International Crisis Group
WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

الحوثيون:
من صعدة إلى صنعاء

تقرير الشرق الأوسط رقم 154 | 10 حزيران/يونيو 2014
ترجمة من الإنجليزية

International Crisis Group
Headquarters
Avenue Louise 149
1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38
Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

التوصيات iii

I. مقدمة: 1

II. تعرّفوا على الحوثيين! 5

آ. تفسير المكاسب السياسية والجغرافية التي حققها الحوثيون 5

1. تقلّص نفوذ الدولة 5

2. توفير الأمن والعدالة 6

3. الخطاب المعادي للنظام 6

4. عدوّ عدوّي 7

5. القاعدة الزيدية 8

6. الإكراه، والقوة والتخويف 9

ب. هل يمكن للحوثيين الحقيقيين التعريف بأنفسهم؟ 10

III. المضامين السياسية 14

آ. توازن القوى في الشمال 14

ب. المرحلة الانتقالية بالخط العريض 14

IV. الخلاصة: الطريق إلى الأمام 16

الملاحق

أ. خارطة اليمن 19

ب. خارطة اليمن 20

ج. حول مجموعة الأزمات الدولية 21

د. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2011 22

ه. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 24

الملخص التنفيذي

ثمة تحوّل في ميزان القوى في شمال اليمن. في مطلع عام 2014، كسب المقاتلون الشيعة الزيديون، المعروفون بالحوثيين، أو أنصار الله، سلسلة من المعارك، ما أدى فعلياً إلى إحكام سيطرتهم على محافظة صعدة، على حدود السعودية، والتوسّع جنوباً إلى أبواب العاصمة صنعاء. الآن، ثمة مجموعة متفرقة ومتقطعة من حالات وقف إطلاق النار، رغم أنها في خطر نتيجة موجات من العنف. ثمة تصاعد في التوتر بين الحوثيين وخصومهم المتعددين ـ عائلة الأحمر، واللواء علي محسن الأحمر (لا تربطه صلة قرابة بعائلة الأحمر) وحلفائه العسكريين، المقاتلين السلفيين، والحزب الإسلامي السني، الإصلاح، والقبائل المرتبطة بهم. تتنامى المخاوف من أن تصعيداً جديداً يمكن أن يجر الدولة اليمنية إلى صراع طويل. من أجل تجنب اشتعال الأوضاع، على الأطراف تحويل التفاهمات الأولية غير المكتملة التي تم التوصّل إليها خلال مؤتمر الحوار الوطني في البلاد إلى خطة سلام قابلة للتطبيق.

يأتي تصاعد العنف المتجدد في وقت حساس من المرحلة الانتقالية للبلاد. في كانون الثاني/يناير 2014، أكمل اليمنيون مؤتمر حوارهم الوطني، الذي خرج بمخطط لإصلاحات سياسية واسعة النطاق. إلاّ أن الخطة تبقى طموحاً يتطلع إليه اليمنيون في أفضل الأحوال. أمام البلاد حتى كانون الثاني/يناير 2015 حتى تكمل صياغة الدستور وإجراء استفتاء للموافقة عليه، قبل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في وقت لاحق من العام. ثمة عقبات عديدة، بما في ذلك وجود حكومة ضعيفة ومنقسمة؛ وأوضاع اقتصادية مزرية؛ وتدهور أمني. إن العنف واسع النطاق سيعرّض العملية الانتقالية للخطر وذلك بتقويض سلطة الدولة الضعيفة أصلاً والوفاق السياسي الذي لا يزال في مرحلة جنينية. الوضع الراهن يفعل فعله في هذا الاتجاه، رغم أنه يفعل ذلك ببطء.

القتال في أقصى الشمال ليس جديداً؛ فبين عامين 2004 و 2010، عندما انخرط الحوثيون في ست جولات من القتال ضد الحكومة، كانوا الطرف الأضعف سياسياً وعسكرياً، يقتصر نشاطهم على محافظة صعدة، ويطرحون مطالب غير محددة ودون أن يكون لهم أجندة سياسية واضحة. غير أن انتفاضة عام 2011 ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح غيّرت الحراك السياسي في البلاد، ودفعت الحوثيين إلى المسرح الوطني. لقد استفادوا اليوم من ضعف الدولة والصراع السياسي الداخلي لتوسيع قاعدة دعمهم الشعبي وسيطرتهم على المزيد من المناطق في الشمال، بما في ذلك محافظة صعدة بالكامل، حيث يقيمون نقاط تفتيش، ويحرسون الطرق، ويجمعون الضرائب، ويشرفون على إدارة الحكومة المحلية ويديرون الجهاز القضائي. ونظراً لضعف سلطة الدولة، فقد أصبحوا دولة داخل الدولة في هذه المناطق.

بانضمامهم إلى مؤتمر الحوار الوطني، كسبوا مقعداً إلى طاولة المفاوضات والمساومات الوطنية، حيث عبّروا عن مواقف تحظى بالشعبية، بما في ذلك إقامة دولة اتحادية قائمة على المبادئ الديمقراطية، والتعددية السياسية، والحرية الدينية والتوازن بين السلطات. وأكسبتهم سمعتهم كمحايدين ـ أي كمعارضين للقوى المتصارعة خلال فترة حكم صالح وللحكومة الانتقالية التي لا تحظى بالشعبية ـ دعماً إضافياً، حتى خارج معقلهم التقليدي في الشمال ذو الأغلبية الزيدية. والنتيجة هي تحالف متقلّب لتيارات متنافسة – دينية، وقبلية، وحتى يسارية – تتعاون تحت مظلة المعاداة لمؤسسات الدولة، ولم تتبلور طبيعته بعد. أما ما إذا كانت هذه المجموعة ستتطور إلى حزب، أو حركة اجتماعية، أو ميليشيا مسلّحة أو مزيجاً من كل هذه العناصر فسيعتمد على الطريقة التي تدار بها المرحلة الانتقالية.

يزعم الحوثيون أن توسّعهم ذو دافع محلّي. يقولون إن اليمنيين يرحبون بهم بسبب إحباطهم من قوات النظام القديم، بما في ذلك آل صالح، وعلي محسن، والإصلاح وآل الأحمر. ويزعمون أن أعداءهم مصممون على استعمال العنف لوقف الانتشار السلمي لأفكارهم، وبالتالي يصرّون على الاحتفاظ بأسلحتهم، على الأقل في الوقت الراهن، لمنع دولة يسيطر عليها أعداؤهم من سحقهم.

يُبرز خصوم الحوثيين التناقض الصارخ بين خطابهم الشامل والتكتيكات القمعية التي غالباً ما يلجؤون إليها. منتقدو الجماعة يتهمونها دائماً بالسعي، بالقوة، لإعادة تأسيس دولة دينية شبيهة بدولة الإمامة الزيدية التي كانت قائمة في اليمن في الماضي. ويذهب بعضهم أبعد من ذلك ويزعمون أن الحوثيين ابتعدوا عن جذورهم الزيدية وتوجهوا بدلاً من ذلك نحو الشيعة الاثنا عشرية ـ التي يتبناها شيعة إيران ـ وأنهم في خدمة أجندة طهران. مع تنامي المكاسب التي حققها الحوثيون، فإن طيفاً واسعاً من اليمنيين باتوا يعبّرون عن مخاوف متزايدة ويطالبونهم بالتخلي الفوري عن أسلحتهم وتشكيل حزب سياسي كدليل على جديتهم حيال المنافسة السلمية.

يحمل الوضع بذور الانفجار؛ حيث إن الحوثيين، الذين أكسبتهم انتصاراتهم الأخيرة مزيداً من الجرأة، يمكن أن يبالغوا في تقدير قوتهم ويفوتوا فرصة لتعزيز مكاسبهم من خلال التسوية. أما خصومهم، الذين لم يظهروا أي علامة على التراجع، فإنهم يدفعون نحو تدخل الدولة لوقف التقدم الذي يحرزه الحوثيين وإعادتهم إلى مواقعهم. وثمة مخاطرة في أن تنجرّ حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى صراع لا تستطيع تحقيق نصر عسكري فيه، خصوصاً في الوقت الذي تقاتل فيه فرعاً للقاعدة يزداد جرأة. كما أن الانفصاليين الجنوبيين يراقبون التطورات في الشمال بشكل وثيق وإذا انخرط الجيش في معركة هناك، فإنهم قد يغتنمون الفرصة لمحاولة تحقيق الاستقلال.

في حين أن الاتفاقات الناجمة عن مؤتمر الحوار الوطني قد تكون نقطة بداية مفيدة، إلاّ أنها لا تستطيع وقف العنف المتنامي. لم تؤدِ مخرجات الحوار إلى توافق واضح حول القضايا المسببة للقتال، مثل تقاسم السلطة وتقسيم البلاد إلى ست مناطق اتحادية. كما أن بعض البنود، مثل نزع سلاح اللاعبين من غير الدولة، غامضة بشكل خطير، وتفتقر إلى جداول زمنية وآليات تنفيذ.

في نيسان/أبريل 2014، أطلق الرئيس هادي محادثات مع الزعيم الحوثي عبد الملك الحوثي حول وضع حد للقتال الأخير وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. إلاّ أن هادي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة جمال بن عمر ينبغي أن يذهبا أبعد من ذلك ويحوّلا مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى اتفاقية سلام قابلة للتنفيذ. ينبغي أن تشمل المحادثات، بشكل غير رسمي على الأقل، لاعبين إضافيين: ممثلين رفيعي المستوى للمؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس السابق صالح)، والإصلاح، وآل الأحمر وعلي محسن والسلفيين. لابد لأي خطة سلام واقعية أن تستجيب للمخاوف الأساسية للأطراف المتحاربة وأن تضمنها من خلال آليات تنفيذ. وثمة ثلاثة مكونات جوهرية لهذا الجهد:

- تقاسم السلطة على المستويين الوطني والمحلي إلى أن يتم إجراء الانتخابات. ينبغي أن يشمل ذلك تشكيل حكومة وفاق تضم مثالياً ممثلين عن الحوثيين، مع اختيار الوزراء على أساس المهارات الاحترافية والانتماء السياسي.
- نزع السلاح. ينبغي أن يوافق الحوثيون على برنامج مفصّل ومتتابع لتسليم أسلحتهم للدولة مقابل خطوات تتخذها الدولة لتحسين حياديتها، خصوصاً فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية. ينبغي أن يطبَّق نزع السلاح، أولاً الثقيل ومن ثم المتوسط، على جميع اللاعبين غير الدولة. ومن أجل ضمان شفافية التنفيذ، ينبغي أن تتفق جميع الأطراف على إطار للمراقبة.
- وضع ضمانات لحرية المعتقد الديني والأنشطة السياسية السلمية. كخطوة أولى، على آل الأحمر، والإصلاح، والسلفيين وعلي محسن القبول صراحة بحق الحوثيين في نشر آرائهم الدينية والانخراط في أنشطة سياسية سلمية. وينبغي على الحوثيين أن يفعلوا الشيء نفسه حيال الآخرين وأن يشكّلوا حزباً سياسياً.

إن التفاوض على التفاصيل وخطوات التنفيذ المتتابعة ليست بالأمر اليسير على الإطلاق. لم تتمكن الأطراف من فعل ذلك خلال مؤتمر الحوار الوطني، الذي نجح بشكل أساسي لأنه أجّل القرارات الصعبة. لم يعد اليمن يمتلك مثل هذا الترف. ما هو على المحك الآن ليس الانزلاق إلى العنف وحسب، بل المرحلة الانتقالية الهشة في البلاد.

التوصيات

للتوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق نار شاملة وتخفيف حدة التوتر.

إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي:

1. الشروع في محادثات بين الأطراف المعنيين ـ بما في ذلك ممثلين رفيعي المستوى عن الحوثيين، والمؤتمر الشعبي العام، والإصلاح، وآل الأحمر، وعلي محسن والسلفيين ـ للتوصل إلى وقف إطلاق نار شامل في الشمال.

إلى الأطراف المتحاربة (الحوثيين والقبائل المرتبطة بهم، بما في ذلك أعضاء المؤتمر الشعبي العام؛ وآل الأحمر؛ والمقاتلين المرتبطين باللواء علي محسن والإصلاح):

2. الالتزام باتفاقيات وقف إطلاق النار القائمة والامتناع عن فتح جبهات جديدة.
3. المشاركة في المفاوضات للتوصل إلى وقف إطلاق نار شامل في الشمال.
4. الإعلان الصريح عن إبقاء مدينة صنعاء خارج المعارك واتخاذ خطوات فورية لسحب المقاتلين من العاصمة.
5. وقف الحملات الإعلامية وخطب المساجد التي تصف الخصوم بعبارات مذهبية أو كبيادق في أيدي اللاعبين الأجانب.
6. الاعتراف علناً بحق جميع الفئات بنشر أفكارها الدينية بحرية والانخراط في الأنشطة السياسية السلمية في سائر أنحاء البلاد.

من أجل التوصل إلى اتفاق سلام قابل للتنفيذ.

إلى الرئيس هادي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة جمال بن عمر:

7. متابعة المحادثات مع عبد الملك الحوثي لوضع خطة سلام مفصّلة وقابلة للتنفيذ، تستند إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.
8. إشراك، بشكل رسمي أو غير رسمي، ممثلين عن لاعبين إضافيين في المحادثات: المؤتمر الشعبي العام، الإصلاح، علي محسن، آل الأحمر، والمجموعات السلفية.
9. ضمان معالجة المفاوضات لقضية تقاسم السلطة على المستويين الوطني والمحلي إضافة إلى خطة نزع سلاح محددة تُطبَّق على جميع اللاعبين من غير الدولة.

إلى الداعمين الدوليين للعملية الانتقالية (بما في ذلك الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي):

10. دعم جهود الرئيس هادي والمبعوث الدولي جمال بن عمر، بشكل منسَّق، لضمان التوصل إلى خطة سلام قابلة للتنفيذ تستند إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

إلى الحوثيين:

11. الاستمرار في المشاركة في المحادثات، برعاية الرئيس، من أجل:

آ. وضع خطة لنزع السلاح تُطبَّق على جميع اللاعبين غير الدولة، تبدأ بالأسلحة الثقيلة وتتضمن آليات مراقبة مقابل أن تتخذ الدولة خطوات لتحسين حيادية وشمولية مؤسساتها، خصوصاً الأجهزة الأمنية على المستويين المحلي والوطني؛

ب. تشكيل حزب سياسي يشارك في الانتخابات المزمع إجراؤها عام 2015؛

ج. التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة على المستويين المحلي والوطني يسهّل مشاركة الحوثيين في حكومة الوفاق وضمان دعم الجماعة للحكومة الوطنية وضمان دعم الجماعة الواضح والصريح للحكومة الوطنية والمرحلة الانتقالية.

إلى آل الأحمر، وعلي محسن، والإصلاح والمؤتمر الشعبي العام:

12. المشاركة في المحادثات، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، كما يطلب الرئيس، من أجل الاتفاق مع الحوثيين على الأهداف الواردة أعلاه.

صنعاء/بروكسل، 10 حزيران/يونيو 2014

مجموعة الأزمات الدولية
تقرير الشرق الأوسط رقم 153 **10 حزيران/يونيو 2014**

الحوثيون: من صعدة إلى صنعاء

I. مقدمة

لم يكن الحوثيون، وهم جماعة زيدية في شمال اليمن، يتمتعون بجاذبية أو نفوذ كبيرين خارج معاقلهم الشمالية قبل انتفاضة عام 2011.[1] حيث تمتد جذور الحركة إلى نزعة إعادة إحياء المذهب الزيدي، فإنها سعت في البداية إلى حماية التقاليد الدينية والثقافية مما يعتقد أعضاؤها أنها تعدّيات سلفية/وهابية وتدخّل غربي في العالم الإسلامي.[2] ثم، وتحت قيادة حسين بدر الدين الحوثي، وبتأثير من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، تحولوا من النشاط الديني/الثقافي إلى النشاط السياسي.[3] في عام 2004، أدّت محاولة فاشلة لاعتقال حسين الحوثي إلى ست جولات من المواجهات القاسية مع الحكومة اليمنية. انتهت الأعمال العدائية رسمياً باتفاق لوقف إطلاق النار في شباط/فبراير 2010، إلاّ أن المظالم لم تختف.[4]

تركّز الصراع في محافظة صعدة، المعقل الرئيسي للحوثيين، وكان يعود في جذوره إلى تراجع الطبقة الاجتماعية الهاشمية،[5] في أعقاب ثورة عام 1962 ضد الإمامة الزيدية، وفشل الدولة في إدارة التعددية الدينية، والانعدام المزمن للتنمية، والقابلية للتأثر بالصراعات الإقليمية على السلطة وظهور لاعبين دينيين جدد، بما فيهم السلفيين. في هذه البيئة المعقّدة، اتخذ القتال طابعاً مذهبياً، وقبلياً وسياسياً في الآن ذاته وتأثّر بالحرب الإقليمية الباردة بين السعودية وإيران.[6] حتى وقت قريب، لم يكن لدى الحوثيين أجندة سياسية واضحة ولم يكن لهم نفوذ كبير خارج معاقلهم في محافظة صعدة ومنطقة حرف سفيان في محافظة عمران الشمالية.

منذ بداية الانتفاضات العربية، تطوّرت الحركة بسرعة تطوّر سياقها السياسي. في عام 2011، عندما انضم الحوثيون إلى الاحتجاجات ضد علي عبد الله صالح، أقاموا علاقات مع النشطاء المناهضين للنظام في سائر أنحاء البلاد. استفادوا من الفراغ في السلطة الذي تركته النخب المنقسمة المكوِّنة للنظام القديم، ووسعوا سيطرتهم على الأرض وعملوا على توسيع قاعدتهم الشعبية، ووضع برنامج سياسي والمطالبة بمكان لهم في صناعة القرار الوطني. يمكن المجادلة بأن الحركة خرجت الرابح الأكبر من الانتفاضة.

---

[1] الزيدية مذهب شيعي يختلف عن المذهب الجعفري (المعروف أيضاً بالاثني عشري، الموجود حالياً في إيران، والعراق، والبحرين ولبنان) حكمت نخبهم الدينية، التي تدّعي أنها تعود في أصولها إلى النبي محمد، شمال اليمن في ظل نظام عرف بالإمامة حتى ثورة عام 1962. يمثّل الزيديون حوالي ثلث سكان اليمن الذين يقدر عددهم بـ 25 مليون نسمة، ومعظمهم من المذهب الشافعي، أحد المذاهب السنية الأربعة. يقطن الزيديون المرتفعات الشمالية، حيث معاقلهم الرئيسية في محافظات صعدة، وحجة وذمار إضافة إلى العاصمة صنعاء. للمزيد حول الزيدية، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 86، "اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة"، 27 أيار/مايو 2009.

[2] "الوهابية - وهي بذاتها مصطلح إشكالي - ظهرت في أواسط القرن الثامن عشر فيما سيصبح لاحقاً السعودية. تستند إلى تفسير متشدد للمذهب الحنبلي الذي يؤكد على توحيد الله ويرفض مزاعم الهاشميين بحقهم في السلطة. السلفية حركة سنية تسعى إلى إعادة إحياء الإسلام 'الأصلي'، وتستند إلى ما يسمى بالسلف الصالح. ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين وتتميز في المسائل الدينية بالرغبة بتجاوز المذاهب السنية التقليدية (الشافعية، والحنفية، والحنبلية، والمالكية) وسياسياً بالتشكك في السياسات الحزبية ووصم الإسلام الشيعي". تقرير مجموعة الأزمات، "اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة"، مرجع سابق، ص. 6، حاشية 28.

[3] طبقاً للمعضو الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني، علي البخيتي: "كانت الحركة التي سبقت حركة الحوثيين، حركة الشباب المؤمن، تركز أصلاً على الممارسات الدينية الصحيحة. حوّل حسين بدر الدين التركيز إلى السياسة. جادل حسين بأن الزيدية هي أيديولوجيا ثورية تدعو إلى الإطاحة بحاكم ظالم. بالنسبة له، فإن التحدي الرئيسي في العالم الإسلامي لم يكن الاختلافات الدينية بين المسلمين بل الخضوع للقوى الأجنبية، خصوصاً الولايات المتحدة. تحت قيادة حسين بدأت الحركة باستعمال شعار، "الله أكبر! الموت لأمريكا! الموت لإسرائيل! اللعنة على اليهود! النصر للإسلام!". بعض مؤسسي حركة الشباب المؤمن اختلفوا مع حسين في تركيزه على السياسة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

[4] للمزيد حول الجولات الخمس الأولى من القتال، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة"، مرجع سابق. ولمزيد من التفاصيل حول الجولات الست انظر Barak A. Salmoni, Bryce Loidolt and Madeleine Wells, *Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon*, RAND, 2010.

[5] الهاشميون هم سلالة النبي محمد. الحوثيون إحدى العائلات الهاشمية. وليس كل الهاشميين اليمنيين زيديون، فبعضهم سنة. ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك، فإن مصطلح هاشمي في هذا التقرير سيشير فقط إلى الزيديين.

[6] للمزيد حول جذور الصراع في صعدة وديناميكيات القتال هناك، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة"، مرجع سابق.

خلال المرحلة الانتقالية، انضم الحوثيون إلى العملية السياسية دون التخلي عن المعسكر الثوري. شاركوا في مؤتمر الحوار الوطني الذي تدعمه الأمم المتحدة، ما أكسبهم شرعية محلية ودولية ومكّنهم من تطوير أجندة إصلاحية.[7] في مجموعة العمل حول قضية صعدة، وهي واحدة من مجموعات العمل في إطار مؤتمر الحوار الوطني، وافقوا على مبادئ لتسوية الصراع في الشمال، بما في ذلك نزع سلاح جميع اللاعبين من غير الدولة.

وفي الوقت نفسه، رفضوا من حيث المبدأ مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي طُرحت في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 والتي منحت صالح الحصانة من الملاحقة القضائية وشكّلت ائتلافاً حاكماً ـ عُرف بـ "حكومة الوفاق"[8] ـ والتي قُسمت مناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح وكتلة المعارضة السابقة، اللقاء المشترك.[9] يلقى استمرار معارضتهم لحكومة التوافق صدى لدى شرائح أوسع من السكان المحبَطين من بطء إيقاع التغييرات، وبسبب انتشار وعمق الفساد وغياب الأمن.

بينما يشارك الممثلون السياسيون للحوثيين في المرحلة الانتقالية، فإن مقاتليهم احتفظوا بالأسلحة الثقيلة ووسعوا سيطرتهم على الأرض بشكل كبير.[10] في عام 2011، أصبحوا السلطة الحاكمة بحُكم الأمر الواقع في صعدة، وعيّنوا حاكماً، وجمعوا الضرائب، وأشرفوا على عمل الحكومة المحلية وأداروا الجهاز القضائي. بحلول عام 2012، توتّرت العلاقات داخل التحالف المناهض لصالح بين الحوثيين وخصومهم التقليديين ـ الإصلاح، وعلي محسن وآل الأحمر.[11] تصاعدت التوترات بشكل متقطع بين أنصار المعسكرين في محافظات الجوف، وعمران وإب، وذمار وصنعاء. اشتدت أعمال العنف مع اقتراب الموعد النهائي لاختتام مفاوضات مؤتمر الحوار الوطني في 18 أيلول/سبتمبر 2013، حيث حاولت جميع الأطراف تجيير مخرجات المؤتمر، والأهم من ذلك تنفيذها لصالحها.

في بعض الأحيان، تحوّلت الصدامات المحدودة إلى صراع واسع الانتشار كما حدث في تشرين الأول/أكتوبر 2013 عندما اندلع القتال بين المقاتلين الحوثيين والسلفيين حول دار الحديث، وهو معهد ديني في دماج، محافظة صعدة.[12] اتهم الحوثيون السلفيين بتجنيد مقاتلين أجانب والتحضير للمعركة؛ وزعم السلفيون من جهتهم أن الطلاب المتدينين المسالمين تعرضوا لعدوان غير مبرر.[13] عزز الصراع الذي انتشر بسرعة تحالفين

[7] شكل الحوثيون 35 من أعضاء الموفدين إلى المؤتمر البالغ عددهم 565.

[8] أتت حكومة الوفاق نتيجة لمفاوضات جرت عام 2011 بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك. اللاعبون الآخرون، بمن فيهم الحوثيين، لم يشاركوا في المفاوضات. لا تقتصر المعارضة لحكومة الوفاق على الحوثيين. في أيار/مايو 2014، وفي ظل تدهور الأحوال الأمنية والاقتصادية، دعا برلمانيون من سائر أجزاء الطيف السياسي إلى إجراء تعديل حكومي. "Yemen MPs demand cabinet reshuffle", *Yemen Fox*, 1 June 2014.

[9] أحزاب اللقاء المشترك عبارة عن ائتلاف يتكون من 5 أحزاب معارضة: الحزب الإسلامي السني، الإصلاح؛ الحزب الاشتراكي اليمني؛ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري؛ حزب الحق؛ وحزب اتحاد القوى الشعبية. الإصلاح هو الحزب الأقوى والحزب الوحيد الذي يتمتع بقاعدة شعبية على مستوى البلاد. الحزب الاشتراكي اليمني كان الحزب الحاكم في جنوب اليمن، والذي توحّد مع الشمال عام 1999. حزبا الحق واتحاد القوى الشعبية حزبان صغيران أغلبية أعضائهما من الزيديين. منذ انتفاضة عام 2011، توترت العلاقات بين الأحزاب الأعضاء بسبب التنافس السياسي واختلاف الآراء داخل مؤتمر الحوار الوطني. اللقاء المشترك، الذي تأسس في الأصل عام 2002 لتنسيق المعارضة ضد حزب المؤتمر الشعبي الحاكم بزعامة صالح ليس له مستقبل واضح في مشهد ما بعد الانتفاضة.

[10] حالياً يسيطر الحوثيون على أجزاء واسعة من الشمال بما في ذلك محافظة صعدة وأجزاء كبيرة من محافظات الجوف، وحجة، وعمران وصنعاء. كما أن لديهم معاقل سياسية في العاصمة في المدينة القديمة وفي مناطق الجراف حيث مقر الحركة.

[11] حالياً يشكل الإصلاح، وعلي محسن وقيادة آل الأحمر، وجميعهم من المسلمين السنّة، خصوماً أيديولوجيين وسياسيين للحوثيين. ورغم ذلك فإن الإصلاح وعائلة الأحمر متنوعون داخلياً، وهناك آراء مختلفة حول التهديد الحوثي. بين عامي 2004 و 2010، انخرط آل الأحمر بشكل متقطع فقط في القتال داخل تحالف قبائل حاشد، الذي يمتلكون نفوذاً قوياً عليه. أما الإصلاح فلم يدخل الجولات الست من الصراع وكان في بعض الأحيان ينتقد الحرب. واتُّهم علي محسن، القائد القوي للمنطقة العسكرية الشمالية الغربية حيث تقع صعدة، اتُّهم بالانخراط بشكل كامل في الجولات الست.

[12] في تشرين الأول/أكتوبر 2011، اصطدم الحوثيون والسلفيون في دماج. في ذلك الحين، شارك حسين الأحمر، أحد الأبناء العشرة للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، في الوساطة لإنهاء الأعمال العدائية. وكجزء من اتفاق وقف إطلاق النار، وضع حسين مقاتلين قبليين بين الفصيلين المتحاربين. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط في الجيش، وأحد شيوخ حاشد، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ومع أحد أنصار آل الأحمر، صنعاء، كانون الثاني/يناير 2014.

[13] كانت دماج الشرارة التي أشعلت صراعاً أوسع، إلاّ أن التوترات كانت قد تصاعدت أصلاً في عمران حيث كان الحوثيون يوسّعون قاعدة دعمهم بحذر نحو الجنوب وصولاً إلى معاقل آل الأحمر من خلال الدعوة الدينية والأنشطة السياسية منذ عام 2010. أنصار الحوثيين يزعمون أنه وفي محاولة لمنع التوسع الحوثي، أصدر حسين الأحمر تحذيراً لرجال قبائل حاشد أنهم يمكن أن يُقتلوا وأن تصادَر ممتلكاتهم بسبب دعمهم للأنشطة الحوثية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014. انظر أيضاً "حسين الأحمر يحثّ على استئصال الحوثيين وقبائله تتعهد بإهدار دم من يحاول الانتماء إليهم"، المصدر أون لاين، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2010. في آب/أغسطس 2013، وصل التوتر إلى أوجه عندما هاجم أنصار الحوثيين منزلاً لآل الأحمر، وحرقوه تماماً. رداً على ذلك، سحب حسين مقاتليه القبليين من المنطقة العازلة التي كانوا قد تموضعوا فيها في دماج، ما فتح المجال لإعادة اشتعال الصراع. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط في الجيش اليمني، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ ومع أحد شيوخ حاشد، صنعاء، كانون الثاني/يناير 2014.

متنوعين داخلياً: الحوثيون ورجال القبائل المتحالفون معهم، والعديد منهم من أعضاء المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح، ضد المقاتلين السلفيين، وعائلة الأحمر، والمقاتلين المرتبطين سياسياً بالإصلاح وعلي محسن.

بحلول كانون الثاني/يناير 2014، اندلعت المعارك نحو الشمال: من الحدود مع السعودية في كتاف، صعدة؛[14] ومن ثم إلى محافظات عمران، وحجة والجوف؛[15] إلى أبواب صنعاء في منطقة أرحب. خرج الحوثيون منتصرين بشكل واضح. في كانون الثاني/يناير، وبعد حصار قاس على معهد دار الحديث، وافق السلفيون على إخلاء المركز والانتقال مؤقتاً إلى صنعاء. كما انتصر الحوثيون في معركة كتاف، وأكملوا بذلك سيطرتهم على محافظة صعدة.[16] هزموا مقاتلي آل الأحمر في بلدتهم خمر، وأحرقوا أحد منازل آل الأحمر، وحصلوا على مخزونات أسلحة كبيرة وأجبروا مقاتلي آل الأحمر على الانسحاب إلى صنعاء.[17]

مع الاستثناء البارز للواء 310 من الجيش اليمني في عمران، المتحالف سياسياً مع علي محسن والداعم للتحالف المعادي للحوثيين، فإن الدولة كانت غائبة بشكل شبه تام. رغم دعوات الإصلاح وآل الأحمر للحكومة لوقف العنف، فإن الرئيس هادي تجنب التدخل العسكري الذي كان من شبه المؤكد أنه سيعقّد ويطيل القتال مع نتائج غير مضمونة في أفضل الحالات.[18] بدلاً من ذلك، ركّز على إكمال مؤتمر الحوار الوطني، الذي اختُتم في 21 كانون الثاني/يناير 2014، بينما بعث بلجان الوساطة للتفاوض والتوصل إلى اتفاقيات وقف إطلاق نار محلية. بحلول منتصف شباط/فبراير، هدّأت مجموعة من اتفاقيات وقف إطلاق النار ـ خصوصاً في دماج، وأرحب وعمران ـ من حدة العنف، رغم الانتهاكات المتكررة لهذه الاتفاقيات.[19]

في نيسان/أبريل 2014، أرسل الرئيس وفداً إلى عبد الملك لمعالجة العنف المستمر ولمناقشة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك نزع السلاح وإدماج المقاتلين الحوثيين. كما قدّم الوفد طلبات إضافية لم يغطها المؤتمر الوطني للحوار، بما في ذلك تشكيل الحوثيين لحزب سياسي.[20] كان رد عبد الملك إيجابياً بشكل عام، رغم أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول التفاصيل.[21]

إلاّ أن تجدد العنف، خصوصاً في عمران، يهدد بتقويض المفاوضات التي لا تزال في مراحلها الأولى. في أيار/مايو، أدت المعارك بين الحوثيين واللواء 310، مدعوماً برجال القبائل المؤيدين للإصلاح وآل الأحمر، إلى مقتل العشرات.[22] ثم في حزيران/يونيو، وفي تصعيد كبير، قصفت القوات الجوية اليمنية مواقع

[14] في كتاف، اصطدم المقاتلون الحوثيون بالسلفيين بما في ذلك أعضاء في القاعدة. يزعم السلفيون في دماج وكتاف بأنهم يعارضون القاعدة إيديولوجياً. لكن، في كتاف، يقول أحد الشيوخ المحليين، وهو على إطلاع على المعارك، إن أعضاء في القاعدة، تربطهم صلات بالمناطق المحلية، انضموا إلى القتال إلى جانب السلفيين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شيخ في كتاف، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[15] في حجة والجوف، كما في أرحب، قاتل الحوثيون ضد رجال القبائل المرتبطون بالإصلاح. في محافظة عمران، اصطدم مقاتلو آل الأحمر بمساعدة اللواء 310 (من الجيش المتحالف مع علي محسن) مع المقاتلين الحوثيين والمتعاطفين معهم، والعديد منهم من عمران/حاشد.

[16] طبقاً لأنصار الحوثيين، فإن المعركة الأكثر أهمية في صعدة كانت معركة كتاف، وليست معركة دماج. "لم تكن دماج الحصان الرابح بالنسبة للسلفيين. كانت كتاف أقوى معاقلهم وراهنوا على تمكنهم من تحقيق نصر [عسكري] هناك. كان المقاتلون في كتاف مسلحين تسليحاً ثقيلاً، أكثر بكثير مما كانوا في دماج. قرر أنصار الله أن يضربوا رأس الأفعى في كتاف بحيث يتمكنوا في النهاية من تحقيق السلام في دماج. حالما خسر السلفيون كتاف، طلبت الجماعة في دماج الوساطة بعد ثلاثة أيام فقط". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، نيسان/أبريل 2014. أحد نشطاء المجتمع المدني الذين زاروا كتاف بعد المعركة أكد هذه المزاعم: "كانت كتاف أشبه بمعسكر حربي. المعهد الديني هناك معزول تماماً وفيه منشآت تخزين أسلحة كبيرة. يزعم الحوثيون أنهم وجدوا مخزونات أسلحة كبيرة وأموالاً، إضافة إلى وثائق تؤكد أنشطة القاعدة، بما في ذلك قوائم اغتيال. حتى لو كان الحوثيون يبالغون في مزاعمهم، فقد كان من الواضح من زيارتنا أن الطلاب في المنطقة لم يكونوا يدرسون القرآن وحسب" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 3 شباط/فبراير 2014.

[17] في الجوف وأرحب، وصلت الأمور إلى طريق مسدود، حيث وقف رجال القبائل المرتبطين بالإصلاح على خط النار.

[18] يزعم أنصار هادي أنه تعلم الدروس الماضية، أي أن التحدي الحوثي لا يمكن تسويته عسكرياً. كما أنهم يشيرون إلى أن الرئيس ربح سياسياً من تقدم الحوثيين من حيث أنهم أضعفوا مراكز القوى الشمالية التي لم يكن للرئاسة سلطة كبيرة عليها. رغم ذلك، فإن من شبه المؤكد أن مزيداً من القتال الذي سيهدد صنعاء كان من شبه المؤكد سيدفعه لمراجعة حساباته. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، ومستشار رئاسي، صنعاء، شباط/فبراير 2014؛ وعضو في اللقاء المشترك، صنعاء، نيسان/أبريل 2014. كما أن هناك مخاطرة تتمثل في أنه إذا دخل الجيش الصراع، فإنه يمكن أن ينقسم إذا دعم بعض أفراده طرفاً في الصراع ضد الأطراف الأخرى. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل عسكري، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[19] في آذار/مارس، عندما وصل القتال إلى أقل من 20 كيلومتر خارج صنعاء، تدخل الجيش بإقامة نقاط تفتيش، ويذكر أن هادي أرسل رسالة إلى عبد الملك الحوثي يطالبه فيها بوقف التوسع الحوثي نحو العاصمة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، ومع عضو في الإصلاح، ومع مستشار رئاسي، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[20] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار رئاسي، ومندوب حوثي إلى المؤتمر، وشخص مطلع على المفاوضات، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[21] المرجع السابق.

[22] "Looming war in the North as Huthis are hardening their tone", *Yemen Post*, 1 June 2014.

للحوثيين.[23] نجح المفاوضون، بمن فيهم وزير الدفاع، في التوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار في 4 حزيران/يونيو بين الأجهزة الأمنية والحوثيين في عمران، رغم أن المقاتلين على جانبي الصراع يحضّرون لتجدد الصدامات.[24]

[23] "Yemen Violence: Clashes in the North Claim at Least 120 Lives", *Reuters*, 3 June 2014; "Yemeni Airstrike ends ceasefire in flare-up of Huthi rebellion", *Reuters*, 3 June 2014.

[24] وافق وفد من قادة الأجهزة الأمنية وممثلين عن الحوثيين، بمساعدة الأمم المتحدة على خطة وقف إطلاق نار من ست نقاط في 4 حزيران/يونيو: 1. يبدأ وقف إطلاق النار الفوري عند منتصف اليوم في جميع مناطق القتال في عمران؛ 2. لا يقوم أي طرف بحشد تعزيزات إضافية؛ 3. يتم نشر مراقبين عسكريين محايدين في المنطقة للإشراف على وقف إطلاق النار والالتزام به من قبل جميع الأطراف؛ 4. ينسحب الحوثيون من السجن المركزي في عمران. [الذي احتلوه خلال القتال، وأطلقوا سراح مئات السجناء] والسماح للشرطة العسكرية بالسيطرة عليه؛ 5. تزيل الأطراف جميع العوائق التي تقطع الطريق الرئيسية بين عمران وصنعاء وتتولى الشرطة العسكرية مسؤولية الأمن على طول الطريق؛ 6. يشرف وزير الدفاع على لجنة – تتكون من أربعة من كبار ضباط الجيش والأمن، وثلاثة حوثيين، وثلاثة من زعماء الإصلاح وممثل عن الأمم المتحدة – مهمتها تنفيذ الاتفاق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شخص مطلع على المفاوضات، حزيران/يونيو 2014.

II. تعرّفوا على الحوثيين!

الحوثيون، الذين كانوا في الماضي مجموعة صغيرة، باتوا الآن حركة في مرحلة تحوّل، واكتسبت أشكالاً جديدة من الدعم والتعاطف. تحتفظ الحركة بنخبة دينية عقائدية تعتبر عبد الملك الحوثي زعيمها الروحي، وتُجِل تعاليم شقيقه حسين الحوثي (الذي قُتل في المعارك عام 2004) وتدفعها مشاعر معادية للغرب. إلاّ أن الظروف التاريخية وخصوصاً الاستياء من مراكز القوى في حقبة صالح أتاحت فرصاً جديدة، وسمحت للحركة بتوسيع تحالفاتها السياسية والقبلية بشكل جذري. مع توسيع الحوثيين لنفوذهم السياسي وتعزيزهم لقوتهم العسكرية، فإن نجاحهم اجتذب العديد من الانتهازيين والبراغماتيين، الذين يسعى بعضهم إلى إعادة تشكيل الحركة ويسعى آخرون إلى التحالف مع طرف رابح. قد تكون أفضل طريقة للنظر إلى أنصار الله، المصطلح الذي يستعمله الحوثيون لوصف أنفسهم، على أنهم يشكّلون مظلة سياسية لتيارات متنوعة وحتى متنافسة.

ثمة جدل كبير حول أسباب التوسّع الجذري لسيطرة الحوثيين. هم يدّعون بأنهم يكسبون بفضل قوة أفكارهم. يقولون إن اليمنيين تعبوا من الفساد وانتهاكات الماضي ويفهمون أن أنصار الله يمثلون الحرية والعدالة.[25] أما خصومهم فيروون حكاية مختلفة، حيث يصرّون على أن المكاسب الحوثية ما هي إلا نتاج القوة والإكراه، بدعم من المال والتدريب العسكري الإيراني.[26] إلاّ أن توسع الحوثيين بعد عام 2011 أكثر تعقيداً مما توحي به أي من هاتين الروايتين.

آ. تفسير المكاسب السياسية والجغرافية التي حققها الحوثيون

1. تقلص نفوذ الدولة

يتمثل أوضح العوامل التي أدت إلى توسّع المكاسب الجغرافية للحوثيين في ضعف سلطة الدولة في أعقاب انتفاضة عام 2011. الحكومة المركزية، التي لم تكن يوماً قوية وكانت دائماً مضطرة للتفاوض مع مراكز القوى المحلية، تقلّصت بشكل جذري عندما انقسم الجيش بين صالح وعلي محسن ولم يستعد قوته على المستوى الذي كان عليه قبل الانتفاضة.[27] مع تركيز الطرفين على السيطرة على العاصمة، ملأ الحوثيون، مع غيرهم من اللاعبين من خارج الدولة الفراغ. في صعدة، عزز الحوثيون قبضتهم على معظم أنحاء المحافظة، بما في ذلك مدينة صعدة، التي لم يكونوا يسيطرون عليها في الماضي. وحدث الشيء نفسه، إلى حد أقل، في محافظة الجوف المجاورة، حيث حصل الحوثيون ورجال القبائل الموالون للإصلاح على أسلحة من القواعد العسكرية.[28]

في ظل رئاسة هادي، استمر ضعف الدولة. لقد ركزت حكومة المؤتمر الشعبي العام ـ اللقاء المشترك أكثر على تقاسم مغانم الدولة من تركيزها على تعزيز الأمن وتقديم الخدمات. أحد شيوخ حاشد البارزين صوّر مكاسب الحوثيين على أنها إحدى نتائج القوة العسكرية وضعف الدولة: "عندما كانت أسماك القرش الكبيرة تتصارع، أصبحت الدولة ضعيفة وتمزق الجيش والأجهزة الأمنية. في تلك الأثناء، استولى الحوثيون على الأرض والناس بالقوة".[29] الأهمية النسبية للإكراه موضع جدل، لكن مع تشرذم النُخَب وتلاشي سلطة الدولة، لم يكن هناك الكثير مما يمكن أن يقف في طريق الحوثيين.[30]

---

[25] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نساء مناصرات للحوثيين، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ ومع علي البخيتي، الممثل الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني، صنعاء، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2013؛ والشيخ صالح وجمان، أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، 17 شباط/فبراير 2014؛ ومع حسين العزي، أحد ممثلي الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، صنعاء، 18 شباط/فبراير 2014.

[26] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في الإصلاح، صنعاء، تشرين الأول/أكتوبر 2013، ومع أحد شيوخ حاشد ومع مجموعة من أعضاء الإصلاح والمجموعات السلفية من صعدة، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ومع أحد شيوخ حاشد، صنعاء، كانون الثاني/يناير 2014؛ ومع أكاديمي يمني، وسياسي سلفي، وأعضاء في الإصلاح ومجموعة من رجال القبائل من صعدة وحرف سفيان، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[27] انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 39، "الإصلاحات العسكرية والأمنية في اليمن: بذور صراع جديد؟"، 4 نيسان/أبريل 2013.

[28] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط في الجيش، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

[29] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، كانون الثاني/يناير 2014.

[30] طبقاً لشيخ وعضو في المؤتمر الشعبي العام: "عندما بدأ مؤتمر الحوار الوطني، انضم الحوثيون، لكنهم استمروا في أنشطتهم على الأرض لتوسيع نفوذهم. وفي الوقت نفسه، كان الإصلاح وآل الأحمر منشغلين في تقاسم مغانم الدولة بحيث لم يلاحظوا ما كان يحدث على الأرض في الشمال". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

2. توفير الأمن والعدالة

لقد اكتسب الحوثيون أيضاً دعماً سياسياً لأنهم يوفرون الأمن والعدالة في مناطق أحبطها لوقت طويل عدم استعداد الدولة لفعل ذلك. أحد رجال القبائل من الجوف قال:

> لقد تمكن الحوثيون من الانتشار في الجوف بسبب المظالم الموجودة هناك. يوفّر الحوثيون الأمن في منطقة لم تكن تعرف الأمن من قبل. يعملون بنزاهة مع الناس ويركّزون على تلبية احتياجاتهم، مثل وضع حد لعمليات الثأر. كما يُصدر الحوثيون الأحكام في المحاكم المحلية. في شمال اليمن، الأمر الأهم هو حل المشاكل بين الناس، مثل قضايا الثأر، وتوفير الأمن. هذان هما الأمران اللذان يحتاجهما الناس أكثر من أي شيء آخر، والحوثيون يوفّرون ذلك.[31]

خصوم الحوثيين يزعمون بأن عدالة الحوثيين غير عادلة، وأن الحركة لا تُظهر أي قدر من التسامح وأنها تهاجم وتسجن أعداءها.[32] لقد أكدت منظمات غير حكومية محلية ودولية حالات احتجاز غير قانوني وهجمات ضد الخصوم.[33] رغم ذلك، وفي مناخ من انعدام الأمن وانعدام وجود الدولة لتوفير العدالة، فإن الحوثيين اجتذبوا أنصاراً يثمّنون قدرة الحركة على توفير هذه الخدمات الأساسية.[34]

3. الخطاب المعادي للنظام

لقد ارتدى الحوثيون عباءة الثورة واستفادوا من الإحباط واسع الانتشار والاستياء من فساد، ومحسوبية وظلم النظام القديم. في المرتفعات الشمالية، تتجلى المشاعر المعادية للنظام في معارضة خصوم الحوثيين، آل الأحمر، وبشكل عام، الشيوخ الأقوياء والطبقة السياسية التي استفادت في ظل حكم نظام صالح.[35] في أعقاب الانتفاضة، استمر الاستياء بالتنامي بالنظر إلى بطء إيقاع التغيير، واستمرار الفساد وتردّي الوضع الاقتصادي والأمني في ظل حكومة التوافق. أحد أنصار الحوثيين شرح قائلاً:

> أنصار الله حركة يمنية من أجل الحرية والكرامة. الشعب اليمني ضد النظام القديم الفاسد برمته، وليس فقط ضد شخص واحد [صالح] لكن حتى الآن حافظت مبادرة مجلس التعاون الخليجي على نفس النمط من الفساد. لقد كانت المرحلة الانتقالية مرحلة تقاسم المغانم بين القوى التقليدية [المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك وحلفاءهما].[36]

يسيطر الحوثيون الآن على جزء كبير من الشمال، لكن بالنظر إلى صداماتهم المتكررة مع النظام القديم، فإن موقفهم المعلن، وهو أنهم لا ينتمون إلى أي من المعسكرين، يلقى صدى حقيقياً لدى العديد من اليمنيين: "ذهب الحوثيون إلى الميادين وتحدثوا نيابة عن المضطهدين. الأحزاب التقليدية انضمت إلى الثورة أيضاً، لكنها الآن في الحكومة وانتقل الفساد إلى أيديها. الحوثيون ليسوا جزءاً من هذا؛ إنهم ليسوا فاسدين".[37]

لقد دفعتهم مواقفهم المعادية بشدة للنظام إلى عدد من التحالفات التي لم تكن متوقّعة، بما في ذلك تعاونهم مع الشباب ذوي الميول الليبرالية ونشطاء المجتمع المدني الذين يطالبون بحكومة جديدة. كما أنهم تحالفوا مع نشطاء الحراك الجنوبي الذين يهدفون إلى قلب النظام السياسي من خلال تشكيل فيدرالية بين الشمال والجنوب أو حتى استقلال الجنوب.[38] في مؤتمر الحوار الوطني، شكلت المجموعتان ائتلافاً، وصوتتا معاً في مجموعتي العمل حول الجنوب وصعدة لزيادة وزنهما السياسي ضد الحزبين السياسيين المهيمنين، الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام.

---

[31] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد رجال القبائل من الجوف، صنعاء، شباط/فبراير 2014.
[32] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال قبائل من صعدة وحرف سفيان، صنعاء، شباط/فبراير 2014.
[33] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع منظمات غير حكومية محلية ودولية، صنعاء، شباط/فبراير 2014.
[34] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال قبائل من الجوف، ومع أحد أنصار الحوثيين من صعدة، صنعاء، شباط/فبراير 2014.
[35] أحد الشيوخ شرح أنه مع شعور قبائل بكيل وحاشد بالاضطهاد على أيدي النخب التقليدية، فإنها "تمسكت بالحوثيين كخشبة للخلاص". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.
[36] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الشيخ صالح وجمان، صنعاء، 14 شباط/فبراير 2014.
[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين القبليين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.
[38] وفد الحراك الجنوبي إلى المؤتمر الوطني للحوار دعا إلى فيدرالية من إقليمين، الشمال والجنوب، يتبعه استفتاء على استقلال الجنوب. لمزيد من المعلومات حول الحراك الجنوبي ومواقفه في مؤتمر الحوار الوطني، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 114 "قضية اليمن الجنوبي: تجنب الفشل"، 25 أيلول/سبتمبر 2013.

4. عدو عدوّي

إضافة إلى جاذبيتهم كقوة معادية لمؤسسات الدولة، فإن الحوثيين استفادوا من رد الفعل السياسي ضد الإصلاح وآل الأحمر. العديد من أعضاء المؤتمر الشعبي العام، وخصوصاً أنصار صالح ينظرون إلى الإصلاح - المرتبط بالإخوان المسلمين اليمنيين - على أنهم عدوهم السياسي المباشر. إنهم مقتنعون بأن الإصلاح يستعمل موقعه في حكومة الوفاق - خصوصاً في وزارة الداخلية التي يسيطر عليها - لملء الأجهزة الأمنية والإدارية بأنصاره من أجل التلاعب بالانتخابات المستقبلية وفي المحصلة إقصاء المؤتمر الشعبي العام نهائياً عن السلطة. لقد دفع هذا الخوف، في الوقت الحاضر على الأقل، بعض أعضاء المؤتمر الشعبي العام إلى المعسكر الحوثي.[39] في بعض الحالات، تحالف أعضاء المؤتمر الشعبي العام من رجال القبائل مع الحوثيين في معاركهم في الشمال؛ ووافق آخرون على البقاء على الحياد.[40] ثمة شكوك واسعة الانتشار بأن صالح نفسه يدعم الحوثيين سياسياً وحتى عسكرياً[41] - رغم أن كلاهما ينكر هذه المزاعم.[42]

لقد حدث حراك مشابه داخل حاشد، أحد التحالفين القبليين الرئيسيين في الشمال.[43] هناك، لعب الإحباط المزمن حيال آل الأحمر، شيوخ حاشد المهيمنين، لصالح الحوثيين. لقد اكتسبت الجماعة حلفاء جدد في محافظة عمران (أحد معاقل حاشد والمحافظة التي يتحدر منها آل الأحمر) أو، في حالات أخرى، أمنوا حيادية شيوخ حاشد، ما يحرم آل الأحمر من مدافعين محتملين عنهم.[44] أحد الشيوخ البارزين في بكيل - أحد الاتحادين القبليين الرئيسيين في شمال اليمن، حيث حاشد هو الاتحاد الآخر - جادل بأن خسارة آل الأحمر نجمت بشكل رئيسي عن إخفاقاتهم: "الحوثيون كانوا المحفِّز وحسب".[45]

لقد عانى الإصلاح وآل الأحمر على المستوى الإقليمي أيضاً، مع تبعات مهمة على توازن القوى المحلي. السعودية، التي كانت في الماضي تدعم المجموعتين،[46] باتت أكثر حذراً منهما جزئياً بسبب مشاركتهما في الانتفاضة التي رأى فيها السعوديين تهديداً محتملاً لحكمهم، واستمرار علاقاتهما بقطر، التي كان للمملكة علاقات متوترة معها.[47] نتيجة لذلك، تبنّت المملكة موقفاً أكثر غموضاً. بعد الإطاحة بالرئيس المصري الإخواني محمد مرسي، أصبح الإصلاح وآل الأحمر أكثر وعياً بهشاشتهم على الصعيدين المحلي والإقليمي.[48]

[39] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شيخ من عمران، وعضو في المؤتمر الشعبي العام، ومع شيخ قبلي وعضو في المؤتمر الشعبي العام، ومع باحث زيدي، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[40] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شيخ وعضو في المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[41] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المؤتمر الشعبي العام، وأحد شيوخ حاشد، وسياسي سلفي، صنعاء، شباط/فبراير 2014؛ وناشط في المجتمع المدني، ومستشار رئاسي، وأحد أعضاء الإصلاح، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[42] طبقاً لحسين العزي أحد ممثلي الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، "ليس هناك علاقة بين صالح وأنصار الله. لقد انتهى حكم صالح. ربما في المستقبل يمكن لأنصار الله أن يكون لهم علاقة مع المؤتمر الشعبي العام، لكن ليس مع صالح شخصياً - هذا مستحيل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 18 شباط/فبراير 2014. أنصار صالح أيضاً ينكرون أن الرئيس السابق يدعم الحوثيين مباشرة، رغم أنهم يقرّون بأنه يستفيد من مكاسبهم ضد الإصلاح وآل الأحمر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار صالح، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

[43] هناك تحالفان قبليان رئيسيان في شمال اليمن: حاشد وبكيل. بكيل أكبر وأقل مركزية، حيث هناك عدد من الشيوخ يتنافسون على الزعامة. في ظل الشيخ الراحل عبد الله بن حسين الأحمر، الذي توفي عام 2007، كانت حاشد أكثر ترابطية، وكان الدعم القبلي للحوثيين يتركز في اتحادي بكيل وخولان بن عامر القبليين، واللذين يعتقد اليمنيون على نطاق واسع أنهما كانا أقل تمتعاً بالامتيازات من حاشد في ظل حكم نظام صالح. الآن، يستفيد الحوثيون من التحول ضد آل الأحمر والدعم الذي يتلقونه من شيوخ أعضاء في المؤتمر الشعبي العام.

[44] قبل القتال، كان الحوثيون يعقدون معاهدات عدم اعتداء غير رسمية مع الشيوخ. في شباط/فبراير 2014، طمأن عبد الملك سكان عمران أن معركة الحوثيين مع آل الأحمر، وليست مع مواطني عمران. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء في المجتمع المدني، صنعاء، شباط/فبراير 2014. ثم، بعد المعركة، أصدر عبد الملك عفواً عاماً، باستثناء قادة خصومه، مثل حسين الأحمر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار للحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[45] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[46] عملت السعودية على نحو وثيق مع الشيخ الراحل عبد الله بن حسين الأحمر. الشيخ عبد الله، الذي كان نقطة الارتباط مع اتحادات القبائل اليمنية، كان عضواً مؤسساً للإصلاح عام 1990. بدأت علاقات آل الأحمر بالسعودية بالتردي بعد وفاة عبد الله عام 2007 حيث أثبت أبناءه العشرة عدم قدرتهم على المحافظة على نفس الدرجة من النفوذ والتماسك في القيادة داخل اتحاد قبائل حاشد. علاقات المملكة بالإصلاح أكثر تعقيداً وتقودها بشكل أساسي العلاقات الودية مع أعضاء أفراد في الإصلاح. السعودية، والإصلاح وأفراد عائلة الأحمر البارزين خصوم أيديولوجيون للحوثيين، وفي بعض الأحيان، عملوا معاً لنشر المذهب السني أو حتى الأفكار السلفية في المناطق الزيدية تقليدياً.

[47] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو بارز في الإصلاح، وأحد أعضاء الإصلاح، وأحد شيوخ حاشد، وأحد شيوخ بكيل، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[48] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الإصلاح، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

يبدو أن شعور الإصلاح بضعفه لعب دوراً في المكاسب التي حققها الحوثيون. رسمياً، ظل الإصلاح خارج المعركة، بينما دعا الحكومة بشكل متكرر لوقف القتال.[49] ناشط مقرب من الحزب أشار إلى أن الديناميكيات الإقليمية لعبت دوراً في هذا الخيار: "العديد من الأفراد في حاشد أعضاء في الإصلاح، لكنهم لم يقاتلوا. لم يدخلوا الصراع لأنهم يعرفون أن الحوثيين يريدون حرباً مع الإصلاح وإذا بدأت هذه الحرب، فإن الحوثيين يمكن أن يحصلوا على مزيد من الدعم من الإمارات العربية المتحدة والسعودية".[50] في حين أن من غير المرجّح أن ترمي المملكة أو الإمارات، اللتان تعبّران بشكل متكرر عن خشيتهما من التوسع الحوثي،[51] بثقلهما خلف المجموعة، فإن المخاوف حول احتمال حدوث ذلك تشير إلى هشاشة الوضع الداخلي للإصلاح في البيئة الإقليمية الجديدة.

وكذلك الأمر مع آل الأحمر، الذين يفتقرون إلى الدعم السعودي. فيما كان يعتقد من قبل العديد من اليمنيين على أنه محاولة لكسب ود السعودية، تحالف حسين الأحمر، أحد الأشقاء الذين يقودون المعركة ضد الحوثيين، في تشرين الأول/أكتوبر 2013 مع السلفيين في دماج، والذين لديهم تاريخ من تلقي الدعم من أفراد ومؤسسات دينية سعودية.[52] موّل حسين وحشد المقاتلين السلفيين في سائر أنحاء اليمن،[53] لكن بالنظر إلى استمرار الشكوك السعودية حيال آل الأحمر، لم يتمكن من كسب الدعم السعودي الواضح. والأسوأ بالنسبة لحسين، فإن تحالفه مع السلفيين أكسبه المزيد من العداء في أوساط شيوخ حاشد الذين استاءوا من اعتماده على المقاتلين السلفيين بدلاً من اعتماده على قبيلته.[54]

حافظت السعودية على مسافة من جميع الأطراف في الجولات الأخيرة من القتال، إلاّ أن أثر حياديتها لم يكن حيادياً.[55] حرمان حلفائها السابقين من الدعم أعطى ميزة للحوثيين.[56]

5. القاعدة الزيدية

يعتبر الزيديون أنفسهم حركة وطنية ويزعمون أنهم يحظون بالدعم في سائر أنحاء اليمن. وبالفعل فقد اكتسبوا بعض الدعم خارج الشمال الأقصى، إلاّ أن توسّعهم السياسي والجغرافي الأخير كان في حده الأقصى في المرتفعات الزيدية.[57] علي البخيتي، أحد ممثلي الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، شرح المكاسب التي حققتها الجماعة في أوساط قاعدتها الشعبية الطبيعية:

[49] أحد أعضاء الإصلاح يشرح أن الحزب قرر عدم القتال: "يريد الحوثيون جر الإصلاح إلى معركة لأنهم يريدون حرباً مذهبية. إلاّ أن الإصلاح لا يريد صراعاً مذهبياً في اليمن. القبائل المرتبطة بالإصلاح والمشاركة في القتال لم يدفعها الإصلاح إلى المعركة. إنهم يقاتلون دفاعاً عن أنفسهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[50] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[51] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أجنبي، أيار/مايو 2014.

[52] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار صالح، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ ومع صحفي يمني، صنعاء، شباط/فبراير 2014. أحد أنصار صالح وصف مسار الأحداث قائلاً: "بدأ القتال في دماج [في تشرين الأول/أكتوبر] في حاشد قبل بضعة أشهر عندما دمّر الحوثيون أحد منازل آل الأحمر في عمران. في تلك اللحظة، حاول آل الأحمر كسب الدعم السعودي في المعركة، إلاّ أن السعوديين رفضوا لأن حميد الأحمر [أحد أعضاء الإصلاح ورجل الأعمال، وأحد الأشقاء العشرة في عائلة الأحمر] له مواقف موالية لقطر ومعارضة للسعودية. ثم حاول آل الأحمر إدخال قبائل حاشد في المعركة معهم، إلاّ أن القبائل لم تكن متحمسة بسبب ما حدث عام 2011. بالانتفاضة، وُعدت القبائل التي دعمت آل الأحمر بتلقي المال، إلاّ أن العديد منهم لم يتلقوا شيئاً. في هذا الوضع، عرف آل الأحمر بأنهم لا يستطيعون الانتصار من خلال قبائل حاشد، ولذلك تحالفوا مع السلفيين في دماج. اعتقد آل الأحمر بأنه إذا دخل السلفيون في المعركة فإن السعوديين سيدعمون السلفيين. في هذه الحرب، تمت التضحية بالسلفيين من أجل أهداف آل الأحمر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

[53] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار آل الأحمر، وقائد عسكري، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛ وأحد شيوخ حاشد، وأحد شيوخ بكيل البارزين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[54] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي يمني، وأحد أعضاء المؤتمر الشعبي العام البارزين، وأحد رجال قبائل حاشد ممن يدعمون آل الأحمر، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[55] دخلت السعودية المعركة لتقف ضد الحوثيين عام 2009. لم يتمكنوا من تغيير ميزان القوى ضد المتمردين. في آذار/مارس 2014، صنفت الرياض رسمياً الحوثيين والإخوان المسلمين كمنظمتين إرهابيتين. "Saudi Arabia designates Muslim Brotherhood terrorist group", *Reuters*, 7 March 2014.

[56] أحد أعضاء الإصلاح اختصر الموقف السعودي قائلاً: "لقد كان للسعوديين دائماً سياسات معقدة وأحياناً متناقضة في اليمن. لا يزال السعوديون يدعمون بعض القبائل في القتال ضد الحوثيين. لكن في الوقت نفسه، فإنهم يستعملون الحوثيين ضد الإخوان المسلمين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[57] يتمتع الحوثيون بدعم محدود في المناطق الشافعية/السنية مثل تعز وعدن، إلاّ أن قاعدتهم الأساسية تبقى في المرتفعات الزيدية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف رفيع في الخدمة المدنية، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ ومع عضو في المؤتمر الشعبي العام، وناشط في المجتمع المدني، وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني، وعضو في الإصلاح، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

"من السهل على أنصار الله الانتشار في المناطق الزيدية التقليدية لأن أفكارنا الدينية تشدّ السكان. الثقافة الزيدية عميقة وراسخة".[58]

بما أن الحوثيين لم يعودوا خارجين على القانون منذ الانتفاضة، فإن عدداً أكبر من الهاشميين والزيديين الآخرين باتوا مستعدين للتعبير عن دعمهم أو تعاطفهم مع الحركة.[59] يتمثل الدليل الأكثر وضوحاً في انتشار الشعارات والأعلام الحوثية بشكل واسع حيث تزيّن المنازل والشوارع في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في صنعاء والريف المحيط بها. ينبع هذا الدعم على الأقل من القرب الثقافي والانتهازية السياسية بقدر ما ينبع من الارتباط العقائدي الديني. أحد الباحثين الزيديين المطّلعين على الحركة شرح قائلاً:

> يتمتع الحوثيون بالدعم من الهاشميين الذين لا يؤمنون بالأفكار الدينية للجماعة، لكنهم يتعاطفون معهم بسبب ارتباطهم العرقي. كما تتمتع الحركة بالدعم من شريحة واسعة من الزيديين الفقراء، الذين، كالهاشميين، لا يؤمنون بجميع أفكار وأفعال الحوثيين. إلاّ أنهم يتعاطفون معهم لأن الحوثيين زيديون ولأن الزيديين، كمجموعة، يشعرون بالتهميش من قبل الدولة والإصلاح.[60]

إلاّ أن تزايد القوة يمثل سلاحاً ذو حدين. عندما أصبح الحوثيون أقوى، فإن صورتهم التي رسموها لأنفسهم كمدافعين عن الطائفة الزيدية المحاصَرة قد تفقد مصداقيتها. بعض الباحثين والنشطاء الزيديين بدؤوا بالفعل بالتحوّل ضدهم بسبب عنفهم ضد منتقديهم.[61] كما أن التخوّف من أن الحوثيين يتقربون من التراث الشيعي الاثني عشري ـ وبالتالي من إيران ـ يعد عبئاً سياسياً على المستوى المحلي. يؤكد ممثلو الحوثيين على أنهم زيديون، وليسوا اثني عشريين،[62] إلاّ أن ميول الحركة السياسية نحو طهران، وشعاراتها (الله وأكبر! الموت لأمريكا! الموت لإسرائيل! اللعنة على اليهود! النصر للإسلام!)، واحتفالها بعاشوراء ومزاعم بتلقي الدعم من إيران وحزب الله تطرح شكوكاً حول ولاءاتها الحقيقية[63] أحد الشيوخ الزيديين المتعاطفين مع الحوثيين يحذّر، "إذا انقلب الحوثيون على الزيدية، فإنهم سيموتون في اليمن. إذا أعلنوا أنهم اثنا عشريون، فإن جميع الزيديين سيتحولون ضدهم. لكنهم متمسكون بالأفكار الزيدية، وسيكون الطريق طويلاً أمامهم".[64]

6. الإكراه، والقوة والتخويف

لقد لعب التخويف والإكراه دوراً في توسّع الحوثيين. رغم أن الجماعة تزعم بأنها سلمية، وأنها تلجأ إلى العنف فقط دفاعاً عن النفس،[65] فإن أعضاءها مسلّحون تسليحاً ثقيلاً، ولديها جناح عسكري اكتسب خبرة كبيرة خلال 10 سنوات. المقاتلون الحوثيون الذين يسيطرون على الأرض ـ ومعظمهم لم يبلغ الأربعين من العمر نشأوا وهم لا يعرفون شيئاً سوى الحرب ـ أكثر قدرة، وراحة، في المعارك مما هم في السياسة.[66] في حين أن الممثلين السياسيين للحركة كانوا يتحدثون لغة ليبرالية حول صنع السلام والمصالحة في مؤتمر الحوار الوطني، كانت ميلشياتها، بالتنسيق مع حلفائها القبائليين، تقاتل بشراسة. تتناقض عدوانيتهم، التي تتضح لكل من يتوجه من صنعاء إلى الشمال، مع صورة الجماعة التي قدّموها في الحوار.[67]

---

[58] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

[59] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[60] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[61] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث زيدي، وناشط في المجتمع المدني، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[62] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين حوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛ ومع أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[63] في عاشوراء، اليوم العاشر من محرم بالتقويم الإسلامي، يظهر المسلمون الشيعة حدادهم على مقتل الحسين بن علي، حفيد النبي محمد، في معركة كربلاء عام 680 ميلادية. الزيديون في اليمن نادراً ما يحتفلون بعاشوراء، إلاّ أن تلك الاحتفالات باتت تحظى بشعبية أكبر بين أتباع الحوثيين.

[64] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شيخ من الجوف، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[65] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الشيخ صالح وجمان، أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، 17 شباط/فبراير 2014؛ وعلي البخيتي، أحد ممثلي الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، صنعاء 4 شباط/فبراير 2014.

[66] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء في المجتمع المدني، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[67] ثمة قدر كبير من الأدلة التي تستند إلى الروايات الشخصية حول انتهاكات حقوق الإنسان والقمع في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ناشط مجتمع مدني مستقل زعم أن العديد من سكان صعدة يخشون التحدث ضد الحوثيين خشية الانتقام. هذا الشخص أكد عدة حالات من الاحتجاز غير الشرعي من قبل الحوثيين، الذين يديرون سجونهم الخاصة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، صنعاء، شباط/فبراير 2014. الأشخاص الذين زاروا الأراضي التي يسيطر عليهم الحوثيون يؤكدون أنهم حظروا الموسيقى باستثناء أغانيهم الحربية، وأن هناك فجوة واضحة بين انفتاح الممثلين الحوثيين في صنعاء وميليشياتهم على الأرض. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

مع تقدم الحوثيين، انضم إليهم بعض السكان المحليين خشية الانتقام، في حين أن آخرين هربوا من منازلهم ولجؤوا إلى صنعاء. ثمة تقارير كثيرة عن التهديدات، والتخويف، والسجن وحتى التعذيب.[68] في حين يصعب التحقق من ذلك، لكن من الواضح أن القوة الوحشية والتخويف لعبا دوراً كبيراً في تحقيق الحوثيين لمكاسب سياسية.

ب. هل يمكن للحوثيين الحقيقيين التعريف بأنفسهم؟

الحوثيون ليسوا جماعة متجانسة تماماً. وقد أدى توسعهم السريع إلى مزيد من التنوع في حركتهم،[69] وجمعت تيارات دينية، وقبلية وحتى يسارية في الكتلة المعادية لمؤسسات الدولة.[70] في حين أن الجماعة متّحدة في موقفها المناهض للفساد وللنظام القديم، إلاّ أن ما تريده بالتحديد وكيف ستعمل داخل النظام السياسي اليمني ـ كحزب سياسي، كحركة اجتماعية، كميليشيا مسلحة أو كمزيج من كل ذلك ـ لا يزال موضع تفاوض ويعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الصراع الحالي والمرحلة الانتقالية.

تتضح التيارات المتنافسة بشكل خاص فيما يتعلق بالأجندة السياسية للجماعة. منذ الانتفاضة، طوّرت الحركة جناحاً سياسياً يضم حفنة من المفكرين اليساريين والليبراليين[71] الذين، وفي سياق مؤتمر الحوار الوطني، ساعدوا الحركة، للمرة الأولى، على التعبير عن رؤية سياسية مواقفها ليبرالية بشكل متميز وتتفق في كثير من الأحيان مع مواقف النساء، والشباب وممثلي المجتمع المدني.[72] إنهم يدعون إلى دولة مدنية، وليس إلى دولة دينية، تستند إلى حرية المعتقد، والتعددية السياسية وتوازن القوى.[73] كما أنهم يدعمون الفيدرالية، وقبلوا حتى بمقترح إقامة فيدرالية بين الشمال والجنوب الذي تقدَّم به حلفاء الحركة الجنوبيون.

في مجموعة عمل صعدة، دعم الحوثيون سلسلة من الخطوات لمعالجة سنوات من الصراع، بما في ذلك وضع ضمانات للحرية الدينية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والمبادرات التنموية، وخطوات المصالحة الوطنية وعودة جميع المهجرين داخلياً، بين مبادرات أخرى.[74] كما أنهم وافقوا على أنه ينبغي أن تسيطر الحكومة على جميع الأسلحة المتوسطة والثقيلة، لكنهم أصروا على أن يتم تنفيذ نزع سلاح جميع اللاعبين من غير الدولة بالتزامن.[75]

يتهمهم منتقدوهم بأنهم يريدون الانقلاب على ثورة عام 1962 والعودة باليمن إلى حكم الأئمة، في حين أن الموقف الرسمي للحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني هو دعم الديمقراطية، وفعلياً، فصل الدين عن الدولة. لم يكن اتخاذ قرار بدعم إقامة دولة مدنية سهلاً. المكوّنات المحافظة في الحركة لم توافق، لكنها، في النقاشات الداخلية، لم تتمكن من فرض رأيها.[76] الراحل أحمد شرف الدين، المندوب الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني، الذي اغتيل في طريقه إلى الجلسة الختامية، قال إن الجزء الأكثر أهمية من رؤيتهم هو بناء دولة مدنية: "إذا

---

[68] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع لاجئين سياسيين من صعدة مرتبطين بالإصلاح والسلفيين، وأحد شيوخ حاشد، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ ومع لاجئين سياسيين من صعدة وحرف سفيان، ومع أحد شيوخ حاشد، شباط/فبراير 2014.

[69] لم تكن الحركة الحوثية يوماً حركة واحدة متجانسة. خلال الجولات الست من المواجهات مع الحكومة، استفادت من شرائح عديدة من الدعم القبلي، وتعاطف المواطنين الشماليين الذين عانوا نتيجة الحملة العسكرية الحكومية، والعديد من الهاشميين/الزيديين في سائر أنحاء البلاد الذين لم يكونوا في الأصل مرتبطين بالحوثيين لكنهم باتوا يتعاطفون مع الحركة بعد الاضطهاد الذي مارسته الحكومة ضد الذين زعمت أنهم ينتمون للحركة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث زيدي، صنعاء، شباط/فبراير 2014. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات، "اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة"، مرجع سابق. بعد عام 2011، توسعت التحالفات القبلية والسياسية للحركة أكثر.

[70] حسين العزي، أحد ممثلي الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، شرح التنوع الداخلي للجماعة: "لقد جعلت تجربة المعاناة والظلم العديد من الناس يتعاطفون مع أنصار الله. كما أن الناس يدركون أننا نمثل الحرية. ولهذا السبب، فإن أشخاصاً من مختلف الانتماءات السياسية انضموا إلى الحركة: لدينا مكونات دينية، وقبلية ويسارية لأننا جزء من مجتمع متنوع". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 18 شباط/فبراير 2014.

[71] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مراقب مستقل مطلع على أحوال الحركة، ومع أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[72] دعم الحوثيون حق المرأة في شغل المناصب العامة، بما في ذلك الرئاسة. كما أنهم دعوا لأن تكون الشريعة مصدراً، لكن ليس المصدر الوحيد، للتشريع. تتناقض مواقفهم مع مواقف خصومهم السياسيين الرئيسيين في مؤتمر الحوار الوطني، الإصلاح والرشاد، الحزب السلفي، الذين وقفوا ضد حق المرأة في أن تصبح رئيسة ودعوا لأن تكون الشريعة المصدر الوحيد للتشريع. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع علي البخيتي، أحد ممثلي الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، صنعاء، 17 شباط/فبراير 2014؛ وأحمد شرف الدين، أحد ممثلين الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، صنعاء، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

[73] المرجع السابق.

[74] "التقرير الختامي للفصل الثاني من مجموعات العمل، لفترة 13 تموز/يوليو ـ 18 أيلول/سبتمبر 2013"، مجموعة العمل حول قضية صعدة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، موجود نسخة منه لدى مجموعة الأزمات.

[75] المرجع السابق.

[76] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، شباط/فبراير 2014.

وقعت الدولة تحت سيطرة حزب واحد فإن هذا الحزب سيستعمل المؤسسات الدينية لمصالحه الضيقة. وهذا ما حدث في الماضي وما لا نريد أن يحدث في المستقبل. نريد إخراج الخطاب الديني والمساجد من تحت سيطرة الدولة".[77]

ثمة ما يدعو المتشككين للقلق، حيث من غير الواضح نهائياً ما إذا كانت المسألة قد سوّيت تماماً في مؤتمر الحوار الوطني. الرؤية السياسية الرسمية للحوثيين جديدة ولم تخضع للاختبار. على الأرض، تتناقض أفعالهم بشكل صارخ أحياناً مع آرائهم التعددية المتسامحة التي عبروا عنها في الحوار. من غير الواضح إلى أي حد سيلتزم قادتهم الميدانيون المخضرمون بالوعود التي أُطلقت في مؤتمر الحوار الوطني، أو إلى أي حد تتمتع القيادة السياسية للجماعة بالسيطرة عليهم.[78] كما أن الاغتيالات الأخيرة لممثلي الحركة مثل عبد الكريم جدبان، في الأيام الأولى لمؤتمر الحوار الوطني، وأحمد شرف الدين في الأيام الأخيرة للمؤتمر، قد تقوّض الأصوات المعتدلة التي برزت في نقاشات مؤتمر الحوار الوطني. من شأن المكاسب العسكرية الأخيرة أن توفر للمتشددين ميزة إضافية، وتحوّل التجاذب في صنع القرار لصالحهم.

منتقدو الحوثيين يعتقدون أن مواقف الجماعة في مؤتمر الحوار الوطني غير صادقة، وأنهم يُخفون أجندتهم الحقيقية المتمثلة في الحكم بالقوة.[79] طبقاً للواء علي محسن الأحمر، فإن "مخرجات الحوار ـ بناء دولة مدنية ـ خطرة بالنسبة للحوثيين، ولذلك يريدونه أن يفشل. ولهذا السبب يقاتلون في الشمال الآن. هدفهم الحقيقي هو إقامة دولة يحكمها الإمام".[80] كما أن محسن وآخرين مقتنعون بأن الحوثيين، بالتحالف مع الحراك الجنوبي، يخططون لتقسيم اليمن: "تتمثل الصفقة في أن الحوثيين سيحكمون الشمال والحراك الجنوبي سيحكم الجنوب".[81] طبقاً لهذا المنطق، يريد الحوثيون أن يتخلصوا من الجنوب، وهو شافعي/سني لجعل التناسب المذهبي في الشمال يميل لصالحهم وتسهيل تحقيق أجندتهم الشيعية السرية. أكاديمي يمني عبر عن ذلك بصراحة مفرطة قائلاً:

> الحوثيون حركة مسلّحة ذات أساس عرقي [هاشمي]، تسعى لإعادة إحياء الحكم الذي خسروه بعد ثورة 1962. العنصر الجديد في الحركة هو الأجندة الإيرانية الخفية. يريدون استعادة حكم الهاشميين، لكن ليس من خلال المبادئ الزيدية. يقولون إنهم زيديون، لكن أجندتهم الخفية هي انقلاب اثنا عشري.[82]

لا يقتصر انتقاد الحوثيين على حزب سياسي أو مجموعة سياسية واحدة. يخشى المتشككون من سائر أجزاء الطيف السياسي ـ المؤتمر الشعبي العام، والإصلاح، والمستقلون إلخ. ـ من أن الحركة بطبيعتها تميّز ضد غير الهاشميين وتعادي فكرة الحكومة الجمهورية.[83] كما أن هناك مخاوف واسعة من أن الجماعة، بصرف النظر عن طموحاتها الأيديولوجية، تبني دولة داخل الدولة في الشمال قادرة على لي ذراع الحكومة المركزية.[84] رغم ذلك، يختلف المنتقدون حول التهديد الذي تشكله. البعض يرى في الحوثيين تحدّياً وجودياً للدولة ينبغي مواجهته بالقوة. بالنسبة لآخرين، فإن المجموعة عبارة عن مفارقة تاريخية، ومجرد تحفة من الماضي تعززت قوتها

---

[77] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013. على نحو مماثل، شرح علي البخيتي، أحد ممثلي الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني قائلاً: "نفهم أن أغلبية اليمنيين ليسوا زيديين وأن الأفكار الدينية لا يمكن أن تُفرض عليهم. نحن نتعامل مع الواقع. الانتخابات والدولة المدنية كافيان بالنسبة لنا لأننا نعتقد بأن المجموعات الدينية ستتاح لها حرية أكبر في ظل دولة مدنية مما سيتاح لها في ظل دولة دينية. كثيرون يقولون بأن هذا ليس هدفنا الحقيقي، لكنه كذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

[78] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، صنعاء شباط/فبراير 2014؛ ومع صحفي، صنعاء، نيسان/أبريل 2014؛ ومع دبلوماسي أجنبي، أيار/مايو 2014.

[79] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد شيوخ حاشد، ومع ضابط في الجيش، ومع أعضاء في الإصلاح، ولاجئين سياسيين من صعدة، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛ ومع باحث زيدي، ولاجئين سياسيين من حرف سفيان، وأكاديمي يمني وعضو في الإصلاح، وعضو في المؤتمر الشعبي العام، وسياسي سلفي، صنعاء، شباط/فبراير 2014. أحد شيوخ حاشد وصف رؤيته للأهداف الحوثية على النحو الآتي: "الحوثيون يريدون أن يحكموا. هذا هدفهم. وإلاّ لماذا يقاتلون في كل هذه الأماكن؟ أسهل طريقة إلى الكرسي في اليمن هي من خلال البنادق، وليس من خلال الديمقراطية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، كانون الثاني/يناير 2014. طبقاً لأحد الشيوخ من حرف سفيان، "يريد الحوثيون أن يكونوا كحزب الله في لبنان. يريدون أن يكونوا أقوى من الدولة. صعدة الآن كجنوب لبنان؛ يسيطر الحوثيون على كل شيء هناك. الآن، يريدون سبباً للاحتفاظ بأسلحتهم والاستمرار في إضعاف الدولة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[80] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

[81] المرجع السابق.

[82] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[83] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في الإصلاح، صنعاء، تشرين الأول/أكتوبر 2014؛ وأنصار لصالح، وأعضاء في الإصلاح، وسلفيين، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛ وعضو في المؤتمر الشعبي العام، وعضو في الإصلاح، وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني، وناشط في المجتمع المدني، وصحفي بارز، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[84] المرجع السابق.

مؤقتاً لكنها ستخسر في المحصلة عند مواجهتها بالمنافسة السياسية.[85] اليوم، تشكّل مجموعة الإصلاح /علي محسن/ آل الأحمر أبرز منتقدي الحركة العلنيين. كثيرون في المؤتمر الشعبي العام يشاطرونهم آراءهم، لكنهم متحالفون مع الحوثيين لإضعاف خصومهم السياسيين.

سيوضع التزام الحوثيين بدولة مدنية، وبالتعددية والديمقراطية موضع الاختبار بمرور الوقت، وسيتأثر توازن الآراء داخل الحركة حيال هذه الأفكار بإشراكها، أو عدم إشراكها، في العملية السياسية. حتى مع مناقشة الجماعة لهذه الأفكار، فإن مطالبها الأكثر إلحاحاً وطموحاً هي أيضاً الأكثر وضوحاً، رغم أنه لا يتم التعبير عنها دائماً بشكل واضح.

أولاً، تسعى إلى تشكيل حكومة جديدة وإلى أن يكون لها حصة في صنع القرار على المستوى الوطني،[86] رغم أنه يبقى من غير الواضح مدى تقاسم السلطة الذي يعتبرونه كافياً أو حتى مرغوباً به. نظراً لمخاوفهم من أن يتم تهميشهم وأن يهاجَموا مرة أخرى من قبل خصومهم المستفيدين من سيطرتهم على أجهزة الدولة، فإن الحوثيين يطالبون بدور في مؤسسات الحكومة، بما في ذلك في الأجهزة الأمنية؛[87] ويعتبرون أن الحكومة الحالية هي خليط فاشل من قوى النظام القديم غير القادرة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.[88] يبدو أن أولويتهم هي تغيير رئيس الوزراء، إضافة إلى عدد غير محدَّد من الوزراء، بدلاً من إعادة توزيع الحقائب الوزارية، على سبيل المثال.[89] في حين أنهم مصممون على إضعاف قبضة الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام، لكن ليس من الواضح تماماً بموجب أية شروط سيقبلون بحقائب في الحكومة، وهي خطوة ستجعلهم يتعرضون للمساءلة عن أداء الحكومة.

ثانياً، تبدو الحركة الحوثية مصممة على اقتطاع مجال محلي للنفوذ قابل للحياة اقتصادياً وسياسياً. يرتبط القتال في أقصى الشمال، في جزء كبير منه، بالسيطرة والنفوذ السياسيين على إقليم أزال الفيدرالي المستقبلي، الذي يضم صعدة، وعمران، وصنعاء وذمار. في هذا الإقليم، انتشر الحوثيون عسكرياً ويصرون على حقهم في نشر آرائهم الدينية والقيام بالأنشطة السياسية السلمية،[90] رغم أنه من غير الواضح ما إذا كانوا سيضمنون نفس الامتيازات للآخرين.[91] على سبيل المثال، فإن أحد عقبات التوصّل إلى وقف إطلاق نار دائم في عمران، كانت مطالبة الحوثيين بعقد تجمعات سياسية لنشر أفكارهم، بما في ذلك عرض شعاراتهم، فرفض أنصار آل الأحمر

[85] طبقاً لعبد الكريم الأرياني، المستشار الرئاسي وعضو المؤتمر الشعبي العام، "الحوثيون لا يعيدون اختراع أنفسهم. إنهم يعيشون مع إرث الماضي [الموقع المتميز للهاشميين في ظل الإمامة] ويحاولون فقط التعايش مع الحاضر. سياساتهم الحالية موجهة بدرجة كبيرة بالماضي وغير متوافقة مع اليمن الحديث". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 14 نيسان/أبريل 2014.

[86] طبقاً للمحلل المستقل علي سيف حسن: "الحوثيون مستعدون ليكونوا لاعبين رئيسيين. لا يريدون السيطرة على كل شيء، لكنهم يريدون أن يكونوا مركز قوة مهيمن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

[87] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين حوثيين في مؤتمر الحوار الوطني، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛ ومع أنصار للحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[88] قبل اختتام مؤتمر الحوار الوطني في كانون الثاني/يناير 2014، كان الحوثيون يدعون إلى تغيير كامل للحكومة، وتشكيل حكومة جديدة تضم جميع القوى الوطنية المشاركة في الحوار. يزعمون بانهم يقبلون بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني لكن مع استثناءين: التقسيم الفيدرالي إلى ستة أقاليم الذي يزعمون أنه ليس جزءاً من مؤتمر الحوار الوطني لأنه أُقِر من قبل لجنة منفصلة عيّنها الرئيس لم تتبع، طبقاً لهم، توجيهات مجموعات عمل مؤتمر الحوار الوطني عند تحديد الأقاليم؛ و "وثيقة الضمانات" ـ التي حددت، إضافة إلى أشياء أخرى، المؤسسات التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وبشكل خاص، فإن الحوثيين يعترضون على توسيع تفويض مؤسسات مثل البرلمان وحكومة الوفاق، التي يعتبرونها فاشلة وغير تمثيلية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار للحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014. ثمة بعض النزاع حول ما إذا كان الحوثيون قد قبلوا بوثيقة الضمانات أم لا. دبلوماسيون مطلعون على مفاوضات مؤتمر الحوار الوطني وكذلك على معرفة بممثلي المؤتمر الشعبي العام والإصلاح يقولون إن ممثل أنصار الله أحمد شرف الدين كان قد وافق على الوثيقة وكان سيوقعها صبيحة اليوم الذي قُتل فيه. ممثلو الحوثيين ينكرون ذلك. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين للمؤتمر الشعبي العام، والإصلاح والحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014؛ ومع دبلوماسي أجنبي، أيار/مايو 2014.

[89] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع حسين العزي، صنعاء، 18 شباط/فبراير 2014. شرح العزي أن أنصار الله يفضلون حكومة تضم جميع القوى السياسية الوطنية، لكن في الحد الأدنى ينبغي تغيير رئيس الوزراء وتشكيل حكومة قادرة على تنفيذ مخرجات الحوار. يزعم ممثلو الحوثيين أن تغيير الحكومة أحد المطالب التي تحتويها وثيقة ضمانات مؤتمر الحوار الوطني، إلاّ أن لغة الوثيقة تترك مجالاً واسعاً للتأويل. طبقاً للوثيقة، "يمارس رئيس الجمهورية صلاحياته الدستورية لتحقيق تغيير في الحكومة بضمان الكفاءة، والنزاهة والشراكة الوطنية، إضافة إلى الأجهزة التنفيذية الأخرى على المستوى المركزي ومستوى المحافظة لضمان الشراكة الوطنية والكفاءة". "ضمانات لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل"، لدى مجموعة الأزمات نسخة منها.

[90] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي مستقل مطلع على المفاوضات، ومع أحد المندوبين الحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[91] يزعم منتقدو الحوثيين أنهم لا يقدمون نفس التسهيلات لخصومهم السياسيين في محافظة صعدة. ويقولون إنه لا يتم التسامح مع المعارضة هناك ولا تستطيع المجموعات تنظيم تجمّعات معارضة للحوثيين. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سلفيين وأعضاء في الإصلاح من صعدة، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ ومع رجال قبائل من صعدة وحرف سفيان، ومع سياسي سلفي، ونشطاء مجتمع مدني، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

ذلك.[92] كما أن الحوثيين يطالبون باستبدال شخصيات عسكرية وسياسية محلية إشكالية، مثل قائد اللواء 310 ومحافظ عمران.[93]

وفي الوقت نفسه، فإنهم غير راضين عن التقسيم الحالي للحدود الفيدرالية ويدفعون، سياسياً وعسكرياً، لمراجعتها. يقبلون الفيدرالية من حيث المبدأ، لكنهم يرفضون الخطة الفيدرالية التي تقسم البلاد إلى ستة أقاليم على أساس أنها لا تستند إلى معايير سليمة.[94] نتيجة لذلك، يقولون إنها لن تسوّي قضية الجنوب ـ بتقسيم الجنوب إلى إقليمين ـ وتقسيم البلاد بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وكلا الأمرين سيلحق الضرر في المحصلة بالهوية الوطنية.[95] قد يكون الأمر الأكثر أهمية أن إقليم أزال ـ الذي يشمل معاقلهم الشمالية ـ ليس له منفذ على البحر، ويحتوي القليل من المياه، وموارد طبيعية محدودة وعدد كبير من السكان. من غير المفاجئ أن الحوثيين يجادلون بأن محافظات حجة، التي فيها ميناء، والجوف، التي تحتوي موارد طبيعية، أكثر قرباً ثقافياً وجغرافياً إلى صعدة ـ وبالتالي ينبغي أن يشملها إقليم أزال ـ بدلاً من محافظة ذمار الأكثر سكاناً والمعزولة عن البحر والواقعة إلى جنوب العاصمة.[96]

[92] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد المندوبين الحوثيين، وأنصار لآل الأحمر، ومع شخص مطلع على المفاوضات، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[93] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مندوبين حوثيين إلى مؤتمر الحوار الوطني وأنصار للحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

[94] حسين العزي شرح قائلاً، "أنصار الله يختلفون مع الطريقة المستعملة في تحديد الأقاليم الستة. أولاً، لم تقم لجنة الأقاليم التي عينها الرئيس بإجراء دراسة كافية لجميع الخيارات المتاحة التي طرحها الحوار: إقليمان، ستة أقاليم، وخيارات أخرى فيما بينهما. ثانياً، لم تخصص اللجنة الوقت المناسب لدراسة الخيارات. ثالثاً، تم ترسيم الحدود الجغرافية استناداً إلى ضرورات سياسية ومذهبية. أهملت، على سبيل المثال، المعايير الاقتصادية والتنموية. النتائج ستلحق الضرر بالهوية الوطنية اليمنية. وبالتالي، فإن أنصار الله يطالبون بمراجعة القضية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 14 شباط/فبراير 2014.

[95] المرجع السابق.

[96] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2014.

III. المضامين السياسية

آ. توازن القوى في الشمال

من الصعب المبالغة في تقدير التغيّر الحاصل في ميزان القوى في الشمال. آل الأحمر الذين كانوا أقوياء في الماضي فقدوا سيطرتهم على حاشد، قاعدتهم القبلية. وكتجمع قبلي، فقد حاشد أيضاً نفوذه السياسي؛ أصبح الآن لا مركزياً نسبياً، ودون قائد فعلياً. وقد خسر الإصلاح وعلي محسن النفوذ السياسي أيضاً، رغم أن خسارتهم أقل. بوقوفهم تكتيكياً على الحياد، سمحوا لآل الأحمر بامتصاص الخسائر العسكرية، لكن نسبياً وفي مواجهة الحوثيين، فإنهم باتوا أضعف اليوم مما كانوا قبل عام. كما أن السلفيين في دماج وكتاف يعتريهم الضعف أيضاً، حيث تقلصت قدرتهم على الدعوة تحت سيطرة الحوثيين.

على النقيض من ذلك، فإن صالح وحلفاءه في المؤتمر الشعبي العام، على الأقل في الوقت الحاضر، يحققون مكاسب. أكبر خصومهم ـ آل الأحمر، والإصلاح وعلي محسن ـ تراجعت مكانتهم. كما أن صالح يستفيد من الفوضى وعدم قدرة الحكومة على وقف العنف وحيث بات المواطنون، على نحو متزايد، يثمّنون الاستقرار النسبي الذي ساد خلال فترة حكمه. في مؤشر على الروح الرجعية، باتت صور ابن صالح، أحمد علي صالح، غالباً إلى جانب المشير عبد الفتاح السيسي أمراً مألوفاً في العاصمة.

إلاّ أن مكاسب الحوثيين هشة بقدر ما هي كبيرة. صحيح أنهم حققوا سلسلة من الانتصارات، لكنهم من بعض النواحي باتوا أكثر هشاشة مما كانوا من قبل. إن السيطرة الحوثية على أجزاء من عمران، أهم مكاسبهم الجغرافية خارج معاقلهم التقليدية، حصلت دون مقاومة نسبياً وحتى إنهم لقوا الترحيب من قبل طيف واسع من خصوم آل الأحمر. لكن الحوثيين يدفعون الآن باتجاه خطوط حمر من شبه المؤكد أن تجاوزها سيدفع أطرافاً كانت حيادية أو حتى داعمة لهم إلى التحوّل ضدهم. بشكل خاص، إذا اندفعوا إلى العاصمة فإنهم سيواجهون جبهة موحدة تتكون من هادي، وعلي محسن، والإصلاح وحتى المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح، الذين سيتحالفون حيال التهديد المشترك. كما أنهم سيخسرون دعماً تكتيكياً يقدمه الشباب ذوي الميول الليبرالية، والنساء ونشطاء المجتمع المدني، الذين رحب العديد منهم بانتصاراتهم ضد قوات النظام القديم، خصوصاً ضد آل الأحمر.[97]

كما أن المكاسب السياسية والعسكرية تكشف الجماعة أيضاً أمام المخاطر المتزايدة لخطأ في الحسابات. يمكن للقادة الميدانيين الحوثيين وأنصارهم، الذين يشعرون بمزيد من الجرأة بفضل انتصاراتهم الأخيرة، أن يظنوا أن إنجازاتهم، الناتجة إلى حد كبير عن المعارضة المشتركة لخصوم مشتركين، تمثّل دعماً شعبياً حقيقياً، وبالتالي يندفعون إلى مزيد من التوسع.[98] ربما هذا ما يحدث في عمران حيث قوبل تقدم الحوثيين نحو عاصمة المحافظة، مدينة عمران، بمقاومة شرسة، خصوصاً من اللواء 310 ورجال القبائل المرتبطين بآل الأحمر والإصلاح. إضافة إلى أن المحافظة على نفوذهم في المناطق التي استولوا عليها مؤخراً يتطلب توازنات دقيقة. في عمران، على عكس صعدة، قاعدة دعم الحوثيين أضعف؛ وتعتمد سيطرتهم إلى حد كبير على معاهدات عدم الاعتداء والتحالفات المؤقتة مع الشيوخ. على الحوثيين أن يتحركوا بحذر وإلا فإنهم سيواجهون رد فعل عكسي من القوى المحلية.

ب. المرحلة الانتقالية بالخط العريض

مع وقوع الرئيس هادي بين فكي كماشة مركزي القوى التقليديين في الدولة ـ صالح/المؤتمر الشعبي العام من جهة وعلي محسن /الإصلاح/ آل الأحمر من جهة أخرى ـ فإن مكاسب الحوثيين قد توفّر له هامشاً أكبر للمناورة في تعزيز العملية الانتقالية المترنّحة في البلاد.[99] مع تزايد ضعف معسكر صالح وتقييد مكاسب الحوثيين لتحالف علي محسن/الإصلاح/آل الأحمر المنافس، بات لدى الرئيس نظرياً فضاء سياسي أوسع

[97] طبقاً لعبد الغني الأرياني، وهو الناشط في المجتمع المدني، "ما فعله الحوثيون حتى الآن جيد على عدة مستويات. إنه يضعف آل الأحمر. كما أنه أضعف حاشد. إضافة إلى أن القتال يكشف الحوثيين كتهديد محتمل. إذا استمروا في التوسع نحو صنعاء، فإن اليمنيين سيتحوّلون ضدهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 8 شباط/فبراير 2014.

[98] يشرح عبد الغني الأرياني قائلاً: "يمكن أن يسيء الحوثيون تفسير توسعهم ويعتقدون خطأ أنه تعبير عن دعم شعبي حقيقي لهم. إذا فعلوا ذلك، فتلك ستكون نقطة ضعف قاتلة ". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 30 نيسان/أبريل 2014.

[99] في أول سنتين من حكم هادي، تحرك لتقليص سلطة صالح، ما جعله يعتمد على خصوم الزعيم السابق. ثم ركز هادي على إضعاف سلطة أولئك الخصوم، على سبيل المثال بعزل علي محسن من الجيش وتعيينه في منصب أقل نفوذاً هو منصب مستشار عسكري ـ أمني للرئيس في نيسان/أبريل 2013. للمزيد حول توازن القوى السياسية خلال السنة الأولى من المرحلة الانتقالية، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 125، "اليمن: استمرار الصراعات، والتهديدات التي تتعرض لها المرحلة الانتقالية"، 3 تموز/يوليو 2012 وتقرير مجموعة الأزمات، "الإصلاحات العسكرية والأمنية في اليمن"، مرجع سابق.

لإشراك لاعبين من خارج دائرة المؤتمر الشعبي العام ـ اللقاء المشترك.[100] كما يُعتقَد أن هادي لديه تفويض شعبي لمواجهة الحوثيين أنفسهم، خصوصاً فيما يتعلق بأسلحتهم الثقيلة، التي باتت، بعد انتصاراتهم الأخيرة، تشكل مصدر قلق لشرائح وطنية واسعة.[101]

إلاّ أن مضامين المكاسب التي حققها الحوثيون ليست إيجابية بالكامل بالنسبة لهادي والمرحلة الانتقالية. لقد وسّع القتال الفجوة بين خطاب الإصلاح الوطني في العاصمة وواقع تضاؤل سلطة الدولة على الأرض. مع تلاشي الثقة بالمرحلة الانتقالية، تعززت جاذبية المواجهات العنيفة لتحقيق غايات سياسية. انهيار حالات وقف إطلاق النار وتصاعُد المواقف المتجدِّدة تضيف إلى المظالم وتُضاعف من حالات الرغبة بالانتقام، ما يعقّد وضع تفاصيل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتنفيذها.

من شأن العنف المتجدّد وواسع النطاق أن يعرقل أو يقوّض الاتفاقيات الجديدة، وكذلك استمرار الوضع الراهن، لكن بإيقاع أبطأ. في الوقت الحاضر، يبدو أن الصراع استقر في حلقة مفرغة من العنف المتقطّع تتبعه فترات من السلام الهش، يخطط المقاتلون خلالها لتجدّد المواجهات في حرب استنزاف بطيئة الإيقاع. لقد اكتسب الحوثيون مزيداً من الجرأة بفضل انتصاراتهم الأخيرة وقد يتوسعون أكثر في عمران، وصنعاء، وحجة والجوف ـ وهي أفعال ستدفع إلى مقاومة متجددة من خصومهم الذين باتوا أضعف لكن لم يهزموا. هؤلاء الخصوم، المتيقظون، يحثّون الدولة على التدخل لعكس مسار المكاسب التي حققها الحوثيون؛ وقد يشعرون بإغراء إعادة إشعال القتال من أجل جر الدولة إلى الصراع. كما أن من شأن التصعيد الذي قد لا يجد ضابطاً له أن يدفع شرائح كبيرة من الجيش للانحياز إلى أحد الطرفين، ما سيعرّض المؤسسات الوطنية للخطر. هذا يحدث أصلاً في عمران، حيث جرّ القتال القوات الجوية ويهدد بجر هادي والجيش بشكل عام إلى حلبة الصراع.

من شبه المؤكد أن مزيداً من التدخل العسكري للحكومة سيعقّد ويوسّع الصراع، وهي حصيلة لا يستطيع هادي، ولا البلاد، تحمّلها. في نيسان/أبريل 2014، أطلق الجيش حملة في الجنوب ضد القاعدة التي أصبحت أكثر جرأة، ما دفع إلى هجمات انتقامية في العاصمة وعلى البنية التحتية النفطية والكهربائية. القتال ضد القاعدة يثير عنصر المذهبية ويؤدي إلى تصاعد التوترات في الشمال. إنه يوفّر للحوثيين مبرراً آخر للاحتفاظ بأسلحتهم ـ دفاعاً عن النفس[102] ـ ومع مجادلة خصومهم بأنه إذا رأت الدولة أن من المناسب محاربة القاعدة، فإنها ينبغي أن تفعل الشيء نفسه مع الحوثيين، الذين يصورونهم على أنهم ميليشيا إرهابية.[103] علاوة على ذلك، فإن الدولة على شفا الانهيار المالي وقد لا تكون قادرة على دفع الرواتب بعد أشهر في غياب دعم مباشر للموازنة أو قرار لا يحظى بالشعبية برفع الدعم عن وقود الديزل.[104] قد يكون هذا المزيج من تجدد القتال في الشمال، واستمرار الحملة ضد القاعدة وحدوث أزمة مالية أكثر مما تستطيع الحكومة احتماله.

كما ترتبط الأحداث بالشمال بديناميكيات سياسية انفجارية في الجنوب. تبقى شرائح كبيرة من السكان في الجنوب ملتزمة بالاستقلال. هذه المجموعة، التي رفضت المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، تنتظر فرصة لدفع أجندتها إلى الأمام. في غياب الدعم الدولي أو الإقليمي، وبالنظر إلى الانقسام الداخلي العميق بين الزعماء الانفصاليين، فإن الاستقلال لا يبدو قريباً.[105] إلاّ أن اتساع القتال في الجنوب بشكل يجر الجيش إليه يمكن أن يدفع إلى إعادة التقييم، وزيادة فرص الاندفاع بشكل أكثر قوة نحو الانفصال. في الحد الأدنى، فإن بعض النشطاء الجنوبيين يأملون في أن الصراع في الشمال سيقوّض عملية تنفيذ خطة الفيدرالية المكوّنة من ستة أقاليم، ما يمكّنهم من استبدال تقسيم الجنوب إلى جزأين بإقليم جنوبي موحّد.[106]

---

[100] قام هادي أصلاً باستبدال وزير الداخلية العضو في الإصلاح في شباط/فبراير 2014 ببديل آخر من الإصلاح يبدو أقل إشكالية وأكثر كفاءة من سلفه. ولم يعيّن الرئيس بعد ممثلين للقوى السياسية الأخرى، بما في ذلك الحوثيين أو الحراك الجنوبي.

[101] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد شيوخ بكيل، وأعضاء في المؤتمر الشعبي العام، وأكاديمي يمني، وصحفي بارز، وعضو بارز في المؤتمر الشعبي العام، ومستشار رئاسي، ونشطاء المجتمع المدني، وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني، وباحث زيدي، صنعاء، شباط/فبراير 2014؛ وعضو في المؤتمر الشعبي العام، وباحث زيدي، وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني، ومستشار رئاسي، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[102] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مندوبي الحوثيين، وعضو في اللقاء المشترك، ومستشار رئاسي، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[103] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل يمني مستقل، أيار/مايو 2014.

[104] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي رفيع، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[105] للمزيد حول الحراك الجنوبي، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 114 "نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي"، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011 وتقرير مجموعة الأزمات، "قضية اليمن الجنوبي"، مرجع سابق.

[106] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحراك الجنوبي، آذار/مارس 2014. طبقاً للنموذج الفيدرالي المكون من ستة أقاليم، يقسم اليمن الجنوبي السابق إلى جزأين: واحد إلى الشرق يضم محافظات حضرموت، والمهرة، وشبوة وسقطرى، وواحد إلى الغرب يضم عدن، والضالع، ولحج، وأبين.

IV. الخلاصة: الطريق إلى الأمام

رغم اختتام مؤتمر الحوار الوطني، فإن المسار نحو سلام دائم، بالنسبة للشمال وللبلاد بأسرها، يبقى غير واضح. خارطة الطريق التي أفرزها الحوار تفتقر إلى جداول زمنية واضحة وكذلك إلى آليات التنفيذ والإشراف. الأمر الذي لا يقل أهمية هو أن مخرجات الحوار عامة، وتمكّن المعنيين من تأويلها بطرق مختلفة أو، على الأقل، منح بعض أوجهها درجات متفاوتة من الأولوية. اليوم، قد يكون التحدي الأكبر في الشمال هو تثبيت اتفاقيات وقف إطلاق النار وتحويل المواجهات العسكرية إلى مفاوضات سياسية لتعزيز خطة سلام تستند إلى مبادئ مؤتمر الحوار الوطني. يزعم كلا الطرفين أنهما يريدان ذلك، لكن لديهما رؤى متناقضة تماماً حول كيفية تحقيقه.

بوجود التهديد بتحوّل المناوشات إلى تصعيد أكبر، فإن الأولوية القصوى ينبغي أن تكون التوصل إلى وقف إطلاق نار شامل. على الرئيس أن يقود المفاوضات للبناء على الاتفاقيات المحلية الهشة وتعزيزها. لقد ركّزت الجهود حتى الآن على مواقع محددة وعلى أطراف محلية متحاربة، وهي نقطة بداية ضرورية لكن غير كافية، حيث إن هناك العديد من الجبهات الخفية والمتّصلة. كي تكون اتفاقيات وقف إطلاق النار فعّالة، فإنها ينبغي أن تكون شاملة وأن تضم ممثلين كبار عن الأطراف الخمسة الرئيسيين: الحوثيين، والمؤتمر الشعبي العام، والإصلاح، وآل الأحمر، وعلي محسن والسلفيين. ليس لأي طرف سيطرة كاملة على حلفائه القبليين/المحليين، إلاّ أن لكل منهم نفوذ كبير ويستطيعون معاً أن يمنعوا اندلاعاً كبيراً للعنف. ينبغي أن تعطى الأولوية لتنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار المحلية في عمران وكذلك للتوصّل إلى اتفاقية تبقي العاصمة خارج المواجهات العنيفة وينبغي أن يبدأ سحب المقاتلين فيها.

لن تكون المفاوضات للتوصل إلى وقف إطلاق نار شامل سهلة؛ كما أن التوصل إلى اتفاقية سلام وتنفيذها سيكون أكثر صعوبة بالتأكيد. ينبغي لأي سلام دائم أن يستند إلى مبادئ مؤتمر الحوار الوطني وأن يعالج المطالب الجوهرية للأطراف المتحاربة. الحوثيون يعتبرون تقاسم السلطة شرطاً أساسياً للتحرك قُدماً نحو خطوات أخرى، مثل نزع السلاح.[107] إنهم لا يثقون بالحكومة الحالية أو بأجهزة الأمن، التي يلعب فيها خصومهم، خصوصاً الإصلاح وعلي محسن دوراً كبيراً. وبالتالي فإنهم يطالبون بتشكيل حكومة جديدة، وتقاسم السلطة على المستوى الوطني، ونزع السلاح بشكل متزامن من جميع الأطراف من غير الدولة وإجراء تغييرات محددة في الحكومة المحلية والأجهزة الأمنية، خصوصاً في عمران. إضافة إلى أنهم مصرّون على الحصول على حقهم في نشر أفكارهم الدينية بشكل سلمي والانخراط في الأنشطة السياسية، التي يقولون إنها محظورة في مناطق متنازع عليها مثل عمران.

من جهتهم، فإن آل الأحمر، والإصلاح وعلي محسن لا يثقون بأن الحوثيون سيفون بالالتزامات التي عبّروا عنها خلال مؤتمر الحوار الوطني بتسليم أسلحتهم. يصر هؤلاء على أن يسلّموا أسلحتهم فوراً وأن يشكّلوا حزباً سياسياً ـ وهذا لم يكن محدداً بوضوح في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ـ في مؤشر على التزامهم بالتنافس الانتخابي.[108] وعلى نحو متزايد، فإن أطرافاً أخرى، بما في ذلك العديد من أعضاء المؤتمر الشعبي العام، والمستقلين وفيما يبدو الرئيس هادي، يقدّمون نفس المطالب.[109]

من الممكن التوصل إلى تسوية تضمن المصالح الجوهرية لكل معسكر. في الحد الأدنى، يمكن أن يوافق الحوثيون على خطة نزع سلاح تدريجية. بداية بالأسلحة الثقيلة، وتشكيل حزب سياسي مقابل خطوات تقوم بها الدولة لتحسين حياديتها وشمولية مؤسساتها، بما في ذلك الأجهزة العسكرية والأمنية. كما يمكن للاتفاق أن يشمل اتفاقية لتقاسم السلطة على المستويين الوطني والمحلي إلى أن تجرى الانتخابات.

على المستوى الوطني، يمكن أن يتم إشراك الحوثيين بحكومة الوفاق. لتيسير هذه التسوية، يمكن للمؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك ـ حيث يحتفظ كل منهما بنفس العدد من الحقائب الوزارية ـ أن يتخلى عن عدد متساوٍ من الحقائب لإفساح المجال أمام الحوثيين وأي مجموعات أخرى ضرورية. ينبغي أن تستند جميع التعيينات الجديدة على الكفاءة، إضافة إلى الانتماء السياسي.

---

[107] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مندوب حوثي، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[108] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الإصلاح، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ ومع أحد أنصار آل الأحمر، صنعاء، كانون الثاني/يناير 2014؛ وأعضاء في الإصلاح، صنعاء، شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2014.

[109] الأطراف المختلفة تقدّم مطالب مختلفة نسبياً للحوثيين وهم مستعدون لتقديم مكافآت أخرى بالمقابل، لكنهم جميعاً يتفقون على المبدأ الأساسي بوجوب تخلّيهم عن أسلحتهم الثقيلة والموافقة على تشكيل حزب سياسي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أكاديمي يمني، وناشط في المجتمع المدني، وصحفي مستقل، ومستشار رئاسي، وشيخ بارز في المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، شباط/فبراير 2014؛ وعضو بارز في المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

الأمر الذي لا يقل أهمية هو تقاسم السلطة على المستوى المحلي لتطمين الحوثيين في عدم انحياز الإدارات المحلية ضدّهم. على سبيل المثال، فإن محافظ عمران وقائد اللواء 310، المرتبطان بالمعسكر المعادي للحوثيين، شخصيتان إشكاليتان. يمكن لتعيين شخصيات أقل إشكالية أن يخفف من حدة التوترات في المنطقة. كما يمكن التفاوض على مناصب أخرى في الإدارة المحلية والأجهزة الأمنية، في صعدة على سبيل المثال، حسب الحاجة، مع بذل الجهود لضمان القبول من قبل جميع الأطراف.

ينبغي لخطة نزع السلاح بشكل تدريجي أن تصاحب أي اتفاق لتقاسم السلطة. ينبغي أن تطبَّق على جميع اللاعبين من غير الدولة بالتزامن وألاّ تستهدف أي مجموعة محددة؛ فإضافة إلى الحوثيين، ينبغي أن يُطلَب إلى الآخرين الذين يمتلكون أسلحة ثقيلة ومتوسطة ـ بما في ذلك آل الأحمر، وشيوخ قبليين آخرين، وآل صالح ـ التخلي عنها، طبقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني. يمكن أن يبدأ نزع السلاح بالأسلحة الثقيلة، ليس فقط لأنها خطيرة جداً ولأن عدداً أقل من المجموعات يمتلكها، بل لأنها تعطي إشارة لخصوم الحوثيين أن الحركة مستعدة لتقليص تفوقها العسكري تدريجياً لمصلحة الحل السياسي.[110] في حين أن ما يُعتبر دبابة أمر واضح ـ ما يجعلها مرشحاً منطقياً للشروع في نزع السلاح ـ لا يمكن قول الشيء ذاته حول الأسلحة الثقيلة الأخرى، التي ينبغي تحديد تعريفها وترتيبها بوضوح. ستتطلب هذه العملية الطويلة اتفاقاً على الإشراف المحلي وربما الخارجي، من خلال الأمم المتحدة أو وسيط إقليمي موثوق مثل الأردن، وآليات للتنفيذ.

كما سيكون هناك حاجة لحماية حرية المعتقدات والممارسات الدينية إضافة إلى الحق بالانخراط في الأنشطة السياسية السلمية. كخطوة أولى، على آل الأحمر، والإصلاح، والسلفيين وعلي محسن الإقرار علناً بحق الحوثيين بنشر آرائهم الدينية والانخراط في أنشطة سياسية سلمية. بالتزامن، ينبغي أن يفعل الحوثيون الأمر ذاته فيما يتعلق بالإصلاح والسلفيين. وفي مؤشر إضافي على التزامهم بالعملية السياسية، على الحوثيين تشكيل حزب سياسي للتنافس في الانتخابات القادمة. يمكن لكلا المعسكرين تخفيف حدة التوترات بالتوقف عن وصم خصومهم وإهانتهم في وسائل اعلامهم وفي المساجد التابعة لهم.

هذه مفاوضات معقّدة وذات مستويات متعددة، ينبغي أن تمضي على مراحل. في نيسان/أبريل 2014، شرع الرئيس هادي بالعملية بإطلاق مفاوضات مباشرة مع عبد الملك الحوثي حول تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. طبقاً لسياسيين مطّلعين على المحادثات، فإن المفاوضين اليمنيين، إضافة إلى ممثلين عن المبعوث الخاص للأمم المتحدة جمال بن عمر، قدّموا لعبد الملك أربعة طلبات: الامتناع عن النشاط الميليشياوي؛ والتسجيل كحزب سياسي؛ والتخلي عن الأسلحة الثقيلة أولاً (مع التركيز على الدبابات) ومن ثم الأسلحة المتوسطة؛ واستكشاف كيفية تنفيذ مخرجات مجموعة عمل صعدة في مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك القضية المعقدة المتمثلة في إدماج المقاتلين الحوثيين، من خلال لجنة خاصة.[111] رد عبد الملك بإيجابية، في حين عبّر عن مخاوف فيما يتعلق بجملة من القضايا، بما فيها عدم اتخاذ خطوات حتى الآن لتنفيذ مخرجات مجموعة عمل صعدة مثل تطوير المشاريع والشمولية السياسية للحكومة، بين قضايا أخرى.[112] في حين يبدو أن هناك اتفاقاً على المبادئ الأساسية، فإن التفاصيل المتعلّقة بكل منحى من النواحي العملية، بما في ذلك الجدول الزمني الأساسي وتتابع الخطوات، لم تتم معالجتها بعد.

سيتطلب تعزيز وتوسيع المسار السياسي متابعة وثيقة، خصوصاً من قبل هادي وبن عمر، ودعماً واضحاً من البلدان التي تساعد اتفاقية المرحلة الانتقالية في اليمن. ينبغي على الحوثيين أيضاً أن يوفوا بجانبهم من الاتفاق بتسمية ممثليهم في لجنة المتابعة، وهو ما لم يفعلوه حتى الآن، وصياغة مطالب محددة فيما يتعلق بتقاسم السلطة ومقترحات التنفيذ. إلاّ أن الصيغة الحالية يعتريها عدد من نقاط الخلل التي ينبغي معالجتها. أولاً، من غير الواضح أن النقاشات ستتطرق إلى القضية المحورية المتمثلة في تقاسم السلطة على المستويين الوطني والمحلي، وخصوصاً تشكيل حكومة وفاق. دون اتفاق أساسي على الشمولية السياسية، فإن من المرجح أن تتمسك جميع الأطراف بمواقف الحد الأقصى، وأن تعزز استعداداتها العسكرية وأن ترفض التخلي عن الأسلحة.

ثانياً، لا تشارك جميع الأطراف المعنية في المفاوضات الجارية حالياً. تجري المحادثات في هذه المرحلة بشكل أساسي بين الرئيس والحوثيين، لأن مسؤولية تنفيذ مخرجات مجموعة عمل صعدة تقع على عاتق الحوثيين

[110] في حين أن اللاعبين الآخرين من غير الدولة مسلحين جيداً، فإن الحوثيين يمتلكون أكبر مخزونات الأسلحة الثقيلة، خصوصاً الدبابات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير عسكري أجنبي، صنعاء، نيسان/أبريل 2014.

[111] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، نيسان/أبريل 2014. خلال النقاشات، وافق الحوثيون على المشاركة في لجنة مكوّنة من خمسة مفاوضين من طرف الرئيس، وممثل عن الأمم المتحدة وخمسة ممثلين عن الحوثيين. عند كتابة هذا التقرير، لم يكن الحوثيون قد سمّوا ممثليهم الخمسة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أجانب، حزيران/يونيو 2014.

[112] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أجنبي، أيار/مايو 2014.

والدولة بشكل أساسي،[113] وكذلك لأن الحوثيين يمتلكون حصة غير متناسبة من الأسلحة الثقيلة.[114] مع تقدم المحادثات، سيكون من الضروري إشراك مجموعة أوسع من اللاعبين. المؤتمر الشعبي العام، والإصلاح، والسلفيون، وآل الأحمر هم أيضاً أطراف معنية هامة وقادرة إما على الدفع نحو التوصل إلى اتفاق أو تقويض مثل ذلك الاتفاق. يمكن قول الشيء نفسه عن اللاعبين الخارجيين مثل السعودية وإيران، التي ينبغي مشاركتهم في المناقشات، على الأقل بشكل غير رسمي.

تمثل المفاوضات الأخيرة مع عبد الملك خطوة أولى إيجابية، لكنها لا تعدو كونها كذلك. لقد خفّت حدة العنف في الشمال حالياً، لكن بالنسبة لأطراف متحاربة رئيسية فإن المعركة لم تنتهِ. يعبّر الطرفان عن التزامهما بالتعايش السلمي بينما يحضّران نفسيهما لتجدد الأعمال العدائية. لقد آن أوان اختيارهما بين الاثنين.

صنعاء/بروكسل، 10 أيار/مايو 2014

[113] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شخص مطلع على المحادثات نيسان/أبريل 2014.
[114] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أجنبي، أيار/مايو 2014.

الملحق آ: خارطة اليمن

الملحق ب: خارطة اليمن

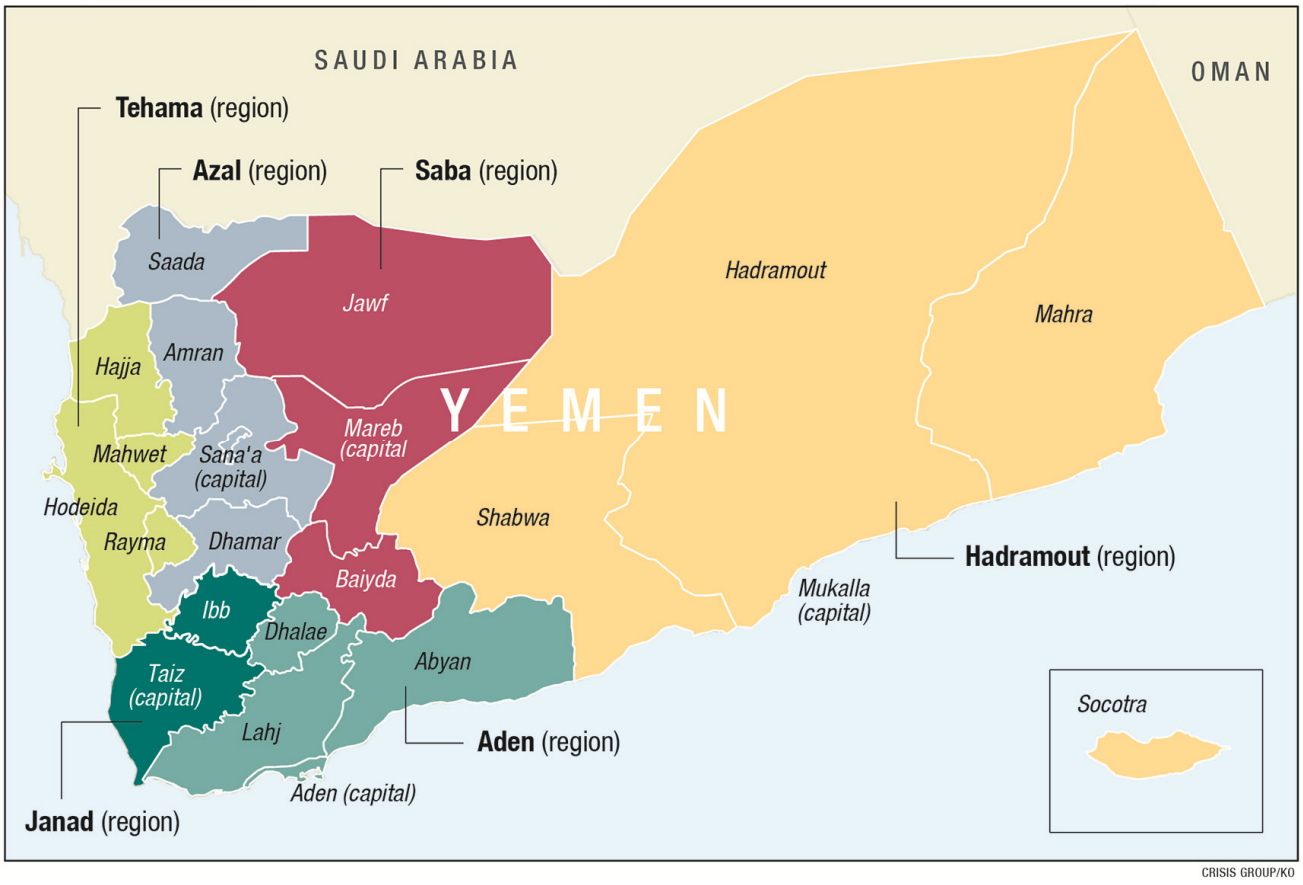

الملحق ج: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 150 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيز ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ - براون، ونائب وزير الخارجية الأميركية الأسبق توماس بيكيرينغ. كما أن رئيسة هذه المجموعة ومديرتها التنفيذية منذ تموز/يوليو 2009 هي لويز آربر، الرئيسة السابقة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ورئيسة الادعاء العام في المحكمتين الدوليتين الخاصتين بيوغسلافيا السابقة ورواندا.

يتواجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في 26 موقعاً هي: أبوجا، وبغداد/السليمانية، وبانكوك، وبكين، وبيروت، وبيشكيك، وبوغوتا، وبروكسل، والقاهرة، وداكار، ودبي، ومدينة غزة، وإسلام أباد، واسطنبول، والقدس، وجوهانسبيرغ، وكابول، ولندن، ومسيكو سيتي، وموسكو، ونيروبي، ونيويورك، وسيؤول، وتبليسي، وتورونتو، وطرابلس، وتونس، وواشنطن دي سي. وتغطي مجموعة الأزمات حالياً حوالي 70 منطقة لنزاع قائم أو محتمل الوقوع في أربع قارات. ويشمل ذلك في أفريقيا بوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكينيا، وليبيريا، ومدغشقر، ونيجيريا، وسيراليون، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وزمبابوي. كما يشمل في آسيا أفغانستان، وإندونيسيا، وكشمير، وكازاخستان، وقرغيزيا، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، وكوريا الشمالية، والباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، ومضيق تايوان، وطاجيكستان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتركمانستان وأوزبكستان. أما في أوربا فيشمل أرمينيا، وأذربيجان، والبوسنّة والهرسك، وقبرص، وجورجيا، وكوسوفو، ومقدونيا، وشمال القوقاز، وصربيا، وتركيا. بينما يشمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل-فلسطين، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسورية، وتونس، والصحراء الغربية، واليمن. ويشمل في أميركا اللاتينية والكاريبي كلاً من كولومبيا، وغواتيمالا، والمكسيك، وفنزويلا.

في عام 2014، تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً، أو هي في سياق تجديد علاقاتها مع، طيف واسع من الحكومات والصناديق المؤسسية والمتبرعين الأفراد. تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من الدوائر والوكالات الحكومية التالية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة الخارجية البلجيكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمركز الكندي للبحوث والتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ووزارة الخارجية الهولندية، وآلية الاستقرار في الاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، ومؤسسة المساعدات الأيرلندية، وإمارة ليختنشتاين، ووزارة خارجية اللوكسمبورغ، ونيوزيلاندة (وزارة الخارجية والتجارة) ووزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الهيئات المؤسساتية والمؤسسات الخاصة التي قدمت تمويلاً لمجموعة الأزمات في السنوات الأخيرة تضم: مؤسسة أديسيوم، ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة الحكماء، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يونايتيد، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة أوك، وجمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، وصندوق بلوشيرز، وصندوق روكفيلير براذرز، ومؤسسة ستانلي وأمانة فيفا.

حزيران/يونيو 2014

الملحق د: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات منذ عام 2011

Israel/Palestine

Gaza: The Next Israeli-Palestinian War?, Middle East Briefing N°30, 24 March 2011 (also available in Hebrew and Arabic).

Radical Islam in Gaza, Middle East/North Africa Report N°104, 29 March 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Palestinian Reconciliation: Plus Ça Change …, Middle East Report N°110, 20 July 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Curb Your Enthusiasm: Israel and Palestine after the UN, Middle East Report N°112, 12 September 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Back to Basics: Israel's Arab Minority and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°119, 14 March 2012 (also available in Arabic).

The Emperor Has No Clothes: Palestinians and the End of the Peace Process, Middle East Report N°122, 7 May 2012 (also available in Arabic).

Light at the End of their Tunnels? Hamas & the Arab Uprisings, Middle East Report N°129, 14 August 2012 (also available in Arabic).

Israel and Hamas: Fire and Ceasefire in a New Middle East, Middle East Report N°133, 22 November 2012 (also available in Arabic).

Extreme Makeover? (I): Israel's Politics of Land and Faith in East Jerusalem, Middle East Report N°134, 20 December 2012 (also available in Arabic and Hebrew).

Extreme Makeover? (II): The Withering of Arab Jerusalem, Middle East Report N°135, 20 December 2012 (also available in Arabic and Hebrew).

Buying Time? Money, Guns and Politics in the West Bank, Middle East Report N°142, 29 May 2013 (also available in Arabic).

Leap of Faith: Israel's National Religious and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°147, 21 November 2013 (also available in Arabic and Hebrew).

The Next Round in Gaza, Middle East Report N°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

Egypt/Syria/Lebanon

Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?, Middle East/North Africa Report N°101, 24 February 2011 (also available in Arabic).

Uncharted Waters: Thinking Through Syria's Dynamics, Middle East Briefing N°31, 24 November 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People's Slow-motion Revolution, Middle East Report N°108, 6 July 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VII): The Syrian Regime's Slow-motion Suicide, Middle East Report N°109, 13 July 2011 (also available in Arabic).

Lebanon's Palestinian Dilemma: The Struggle Over Nahr al-Bared, Middle East Report N°117, 1 March 2012 (also available in Arabic).

Now or Never: A Negotiated Transition for Syria, Middle East Briefing N°32, 5 March 2012 (also available in Arabic and Russian).

Syria's Phase of Radicalisation, Middle East Briefing N°33, 10 April 2012 (also available in Arabic).

Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF, Middle East/North Africa Report N°121, 24 April 2012 (also available in Arabic).

Syria's Mutating Conflict, Middle East Report N°128, 1 August 2012 (also available in Arabic).

Tentative Jihad: Syria's Fundamentalist Opposition, Middle East Report N°131, 12 October 2012 (also available in Arabic).

A Precarious Balancing Act: Lebanon and the Syrian conflict, Middle East Report N°132, 22 November 2012 (also available in Arabic).

Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle, Middle East Report N°136, 22 January 2013 (also available in Arabic and Kurdish).

Too Close For Comfort: Syrians in Lebanon, Middle East Report N°141, 13 May 2013 (also available in Arabic).

Syria's Metastasising Conflicts, Middle East Report N°143, 27 June 2013 (also available in Arabic).

Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, Middle East/North Africa Briefing N°35, 7 August 2013 (also available in Arabic).

Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition, Middle East Report N°146, 17 October 2013 (also available in Arabic).

Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Middle East Report N°152, 9 May 2014.

Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria, Middle East Report N°153, 27 May 2014.

North Africa

Popular Protests in North Africa and the Middle East (IV): Tunisia's Way, Middle East/North Africa Report N°106, 28 April 2011 (also available in French).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya, Middle

East/North Africa Report N°107, 6 June 2011 (also available in Arabic).

Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi, Middle East/North Africa Report N°115, 14 December 2011 (also available in Arabic).

Tunisia: Combatting Impunity, Restoring Security, Middle East/North Africa Report N°123, 9 May 2012 (only available in French).

Tunisia: Confronting Social and Economic Challenges, Middle East/North Africa Report N°124, 6 June 2012 (only available in French).

Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts, Middle East/North Africa Report N°130, 14 September 2012 (also available in Arabic).

Tunisia: Violence and the Salafi Challenge, Middle East/North Africa Report N°137, 13 February 2013 (also available in French and Arabic).

Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya, Middle East/North Africa Report N°140, 17 April 2013 (also available in Arabic).

Tunisia's Borders: Jihadism and Contraband, Middle East/North Africa Report N°148, 28 November 2013 (also available in Arabic and French).

The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French).

Iraq/Iran/Gulf

Popular Protest in North Africa and the Middle East (II): Yemen between Reform and Revolution, Middle East Report N°102, 10 March 2011(also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: Confronting Withdrawal Fears, Middle East Report N°103, 28 March 2011 (also available in Arabic and Kurdish).

Popular Protests in North Africa and the Middle East (III): The Bahrain Revolt, Middle East Report N°105, 4 April 2011(also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VIII): Bahrain's Rocky Road to Reform, Middle East Report N°111, 28 July 2011 (also available in Arabic).

Failing Oversight: Iraq's Unchecked Government, Middle East Report N°113, 26 September 2011 (also available in Arabic).

Breaking Point? Yemen's Southern Question, Middle East Report N°114, 20 October 2011 (also available in Arabic).

In Heavy Waters: Iran's Nuclear Program, the Risk of War and Lessons from Turkey, Middle East Report N°116, 23 February 2012 (also available in Arabic and Turkish).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (IX): Dallying with Reform in a Divided Jordan, Middle East Report N°118, 12 March 2012 (also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: The High-Stakes Hydrocarbons Gambit, Middle East Report N°120, 19 April 2012 (also available in Arabic).

The P5+1, Iran and the Perils of Nuclear Brinkmanship, Middle East Briefing N°34, 15 June 2012 (also available in Arabic).

Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition, Middle East Report N°125, 3 July 2012 (also available in Arabic).

Déjà Vu All Over Again: Iraq's Escalating Political Crisis, Middle East Report N°126, 30 July 2012 (also available in Arabic).

Iraq's Secular Opposition: The Rise and Decline of Al-Iraqiya, Middle East Report N°127, 31 July 2012 (also available in Arabic).

Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions, Middle East Report N°138, 25 February 2013 (also available in Farsi).

Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?, Middle East Report N°139, 4 April 2013 (also available in Arabic).

Great Expectations: Iran's New President and the Nuclear Talks, Middle East Briefing N°36, 13 August 2013 (also available in Farsi).

Make or Break: Iraq's Sunnis and the State, Middle East Report N°144, 14 August 2013 (also available in Arabic).

Yemen's Southern Question: Avoiding a Breakdown, Middle East Report N°145, 25 September 2013 (also available in Arabic).

Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

الملحق هـ: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CO-CHAIRS

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

Thomas R Pickering
Former U.S. Undersecretary of State; Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

PRESIDENT & CEO

Louise Arbour
Former UN High Commissioner for Human Rights and Chief Prosecutor for the International Criminal Tribunals for the former Yugoslavia and Rwanda

VICE-CHAIRS

Ayo Obe
Legal Practitioner, Lagos, Nigeria

Ghassan Salamé
Dean, Paris School of International Affairs, Sciences Po

EXECUTIVE COMMITTEE

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the ANC

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary-General of the International Chamber of Commerce

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Financial Corporation

George Soros
Chairman, Open Society Institute

Pär Stenbäck
Former Foreign Minister of Finland

OTHER BOARD MEMBERS

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Kofi Annan
Former Secretary-General of the United Nations; Nobel Peace Prize (2001)

Nahum Barnea
Chief Columnist for *Yedioth Ahronoth*, Israel

Samuel Berger
Chair, Albright Stonebridge Group LLC; Former U.S. National Security Adviser

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and Vice-President of the Senate; Former European Commissioner for Humanitarian Aid

Micheline Calmy-Rey
Former President of the Swiss Confederation and Foreign Affairs Minister

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel
Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University, U.S.

Mark Eyskens
Former Prime Minister of Belgium

Joschka Fischer
Former Foreign Minister of Germany

Lykke Friis
Former Climate & Energy Minister and Minister of Gender Equality of Denmark; Former Prorector at the University of Copenhagen

Jean-Marie Guéhenno
Arnold Saltzman Professor of War and Peace Studies, Columbia University; Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

Lena Hjelm-Wallén
Former Deputy Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Asma Jahangir
President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan, Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Lalit Mansingh
Former Foreign Secretary of India, Ambassador to the U.S. and High Commissioner to the UK

Benjamin Mkapa
Former President of Tanzania

Laurence Parisot
President, French Business Confederation (MEDEF)

Karim Raslan
Founder, Managing Director and Chief Executive Officer of KRA Group

Paul Reynolds
President & Chief Executive Officer, Canaccord Financial Inc.

Javier Solana
Former EU High Representative for Common Foreign and Security Policy, NATO Secretary General and Foreign Minister of Spain

Liv Monica Stubholt
Senior Vice President for Strategy and Communication, Kvaerner ASA; Former State Secretary for the Norwegian Ministry of Foreign Affairs

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Wang Jisi
Dean, School of International Studies, Peking University; Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry

Wu Jianmin
Executive Vice Chairman, China Institute for Innovation and Development Strategy; Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; Former Ambassador of China to the UN (Geneva) and France

Lionel Zinsou
CEO, PAI Partners

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

Anonymous (3)
Frank Caufield
Dow Chemical
Andrew Groves
Frank Holmes
Investec Asset Management
Steve Killelea
Pierre Mirabaud
Ford Nicholson & Lisa Wolverton
Shearman & Sterling LLP
White & Case LLP

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
BP
Chevron
Equinox Partners
FTI Consulting
Lockwood Financial Ltd
MasterCard
PTT Public Company Limited
Shell
Silk Road Finance Ltd
Statoil
Talisman Energy
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.

INDIVIDUAL

Anonymous
Stanley Bergman & Edward Bergman
David Brown
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Neemat Frem
Seth & Jane Ginns
Alan Griffiths
Rita E. Hauser
George Kellner
Faisel Khan
Zelmira Koch Polk
Elliott Kulick
David Levy
Leslie Lishon
Harriet Mouchly-Weiss
Griff Norquist
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Kerry Propper
Michael L. Riordan
Nina K. Solarz
Horst Sporer
VIVA Trust
Stelios S. Zavvos

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Hushang Ansary
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Malcolm Fraser
Carla Hills
Swanee Hunt
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Shimon Peres
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Cyril Ramaphosa
Fidel V. Ramos